جامعة زيان عاشور– الجلفة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية

مطبوعة خاصة بمقياس :

السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر خلال الحكم العسكري (1830-1871)

دروس موجهة إلى طلبة سنة أولى ماستر
(تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية)

السداسي: الأول الرصيد: 04 المعامل: 02

إعداد :

الدكتورة بوذراع إيمان

السنة الجامعية : 2020/ 2021

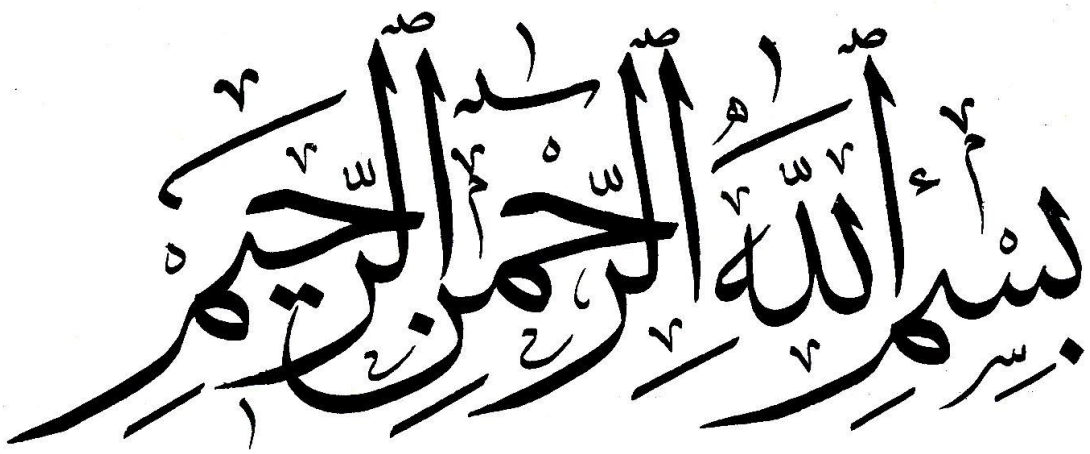
بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

رسمت فرنسا الملكية مخططا محكما يهدف إلى احتلال الجزائر، التي اعتبرتها في أجندتها الاستعمارية بداية المشروع التوسعي على كافة البلدان الإفريقية والمغاربية، حتى تسيطر على البحر الأبيض المتوسط ويصبح بحيرة فرنسية، فضلا عن إيجاد مجال حيوي يعوضها عما فقدته من مستعمرات في العالم الجديد وأوروبا، وخلق أسواق جديدة ومصدر للمواد الأولية مما يدفع عجلة الاقتصاد الفرنسي من جديد.

ولأن الفكرة الاستعمارية والاستيطانية المتوارثة ارتبطت بالأرض،فالاستعمار الفرنسي في الجزائر انتهج في سياسته ما فعلهالرومان، فتم استنزاف الأرضعن طريق الاستيطان طيلة فترة الاحتلال، حيث سعى في نقل ملكية الأرض من الجزائريين إلى الأوروبيين في ظرف وجيز، محدثا تغيرا جذريا في البنية التحتية الاقتصادية بعدما فكك كبرى الملكيات وأراضي العرش بعد الاحتلال مباشرة للحصول على أكبر قدر من الأراضي بشتى الطرق والوسائل، وذلك لضمان سلطته ولإعادة توزيع الأراضي على المحتلين بغية توفير الظروف المناسبة لاستيطانهم بالجزائر، محاولا بذلك ربط العنصر الأوروبي بالأرض، وتم ذلك وفق آليات مختلفة بفرض نصوص وتشريعات قانونية تخدم المستوطنين، مجحفة في حق الجزائريين، وكان ذلك بتغير أنظمة الحكم في فرنسا ومع تعاقب الحكام العامون في الجزائر.

وفي هذا الصدد يمكننا طرح الإشكال التالي:

إلى أي مدى حققت السياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر خلال الحكم العسكري أهدافها الإستراتيجية من خلال إنجاح مخططها الاستيطاني بسلب أراضي الجزائريين ومنحها للمحتلين بموجب قوانين مجحفة منتهجة آليات عنصرية تهدف إلى التحكم وفرض السيطرة على المستعمرة أرضا وشعبا؟؟؟

وللإجابة عن التساؤل المطروح قسمنا العمل إلى محاور أساسية بحسب البرنامج المعتمد:

خصصنا المحور الأول الموسوم بـ**مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة الاستيطان** لدراسة السياسة الاستعمارية التي طبقها العسكريون في مصادرة أملاك الجزائريين والاستيلاء على الأوقاف مع تسليط الضوء على حركة الاستيطان من مفهومها وعواملها والياتها في تشجيع الوافدين الأوروبيين وابرز مراحلها وأقسامها من الاحتلال الضيق إلى الاحتلال الشامل واهم الانعكاسات التي أثرت بصورة مباشرة على الفرد الجزائري.

أما المحور الثاني الموسوم بـ **التشريعات العقارية الاستعمارية** فتناولنا فيه مفهوم التشريع واهم النصوص القانونية العقارية التي أقرتها حكومة باريس وإدارة الاستعمار في الجزائر لتضييق الخناق على المجتمع، مما اثر على كافة مجالات حياة الجزائريين سواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى في الجانب الديني والثقافي.

والمحور الثالث المعنون بـ **المكاتب العربية** فعرضنا فيه نشأة المكاتب العربية ومفهوم المكتب العربي الذي يعد همزة وصل بين الإدارة الاستعمارية والمجتمع الجزائري، موضحين أهداف والغاية من إنشاءها واهم مهامها التي تقوم بها، وكيف هي طبيعة علاقة تلك المكاتب التي أوجدتها إدارة الاستعمار بشؤون مصالح الجزائريين.

أما المحور السادس الموسوم بـ**سياسة الإبادة الجماعية فقد** وضحنا من خلاله الوجه الحقيقي لممارسات الاستعمار على الشعب المدني في الجزائر من تقتيل وتعذيب وترهيب وعنصرية بعيدا كل البعد عن القيم الإنسانية والتحضر المزعوم من طرف حكومة فرنسا حيث أبيدت قرى بأكملها دون الأخذ بعين الاعتبار السن أو

الجنس فتم التنكيل بهم في مختلف مناطق الجزائر في الشرق والغرب وحتى الصحراء ومنطقة القبائل وغيرها.

وفي المحور الأخير المعنون **بـالمحور الخامس سياسة نابليون الثالث**، فقد خصصناه لتوضيح سياية الغزو والتوسع الاستعماري في الجزائر خلال حكم نابليون الثالث، وكذا حركة التهجير والاستيطان الاستعماري الأوروبي مع محاولة تطبيق سياسة الإدماج الكامل، مغيرا سياسته خاصة مع الستينيات من القرن التاسع عشر وكانت مواقفه متناقضة تجاه الجزائريين في مسألة التجنيس والقضاء..

واختتمنا هذا البحث بمجموعة من الاستنتاجات وقائمة موسعة من المصادر والمراجع باللغتين العربية والأجنبية ومجموعة من الملاحق المتمثلة في بعض الأشكال والصور.

المحور الأول: مصادرة أراضي الجزائريين
وسياسة الاستيطان الاستعماري

المحور الأول: – مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة الاستيطان

أولا: مصادرة أملاك الجزائريين

أولا: أ – الاستيلاء على الأوقاف

أولا: ب–مصادرة أراضي المدنيين

أولا: ج– آثار مصادرة الأراضي على الجزائريين

ثانيا: ظاهرة الاستيطان الاستعماري وانعكاساته

ثانيا: أ– مفهوم الاستيطان وأنواعه

ثانيا: ب– أهداف الاستيطان ومراحله

ثانيا: ج– آليات السياسة الاستيطانية

ثانيا: د– انعكاساتها على المجتمع الجزائري

لقد كانت حملة شارل العاشر على الجزائر سنة 1830 تستهدف تقوية مركزه في فرنسا نفسها، فإن حكومة لويس فيليب قد حولت هذه الحملة غزوا واستعمارا يخدم الصناعة الفرنسية. هذا ما أكده الرسميون الفرنسيون أنفسهم. بعد أشهر قليلة من احتلال مدينة الجزائر وسقوط سلطة شارل العاشر، إذ صرح الجنرال **جيرار** وزير الحربية الفرنسية أن الاحتفاظ بمدينة الجزائر يحقق لفرنسا وجود مكان واسع ل"الفائض" من سكانها ويوفر لها سوقا لصناعتها التي سوف تستبدل "منتجات أجنبية" عن أرضها ومناخها. فالهدف الاستعماري ربط الجزائر بالآلة الاقتصادية الفرنسية. هذا الربط لن يحققه الجزائريون ولا العسكريون الفرنسيون، بل يحققه رأس المال الفرنسي والمدنيون الفرنسيون. فالأهداف التوسعية الاستعمارية كانت مقرونة بمجموعة من القوانين والمراسيم والقرارات الجائرة التي صدرت خلال الفترات المتلاحقة لنظام الحكم الفرنسي، إذ لم تؤثر بدورها في تلك الرؤية الاستعمارية تجاه الجزائر.

المحور الأول: –مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة الاستيطان

أولا: مصادرة أملاك الجزائريين

أولا: أ – الاستيلاء على الأوقاف

عرفت الجزائر إبان الحكم العثماني انتشار الوقف، الذي كان له دور كبير في الحياة اليومية للجزائريين، فبينت الإحصائيات أن عددها قبل الاحتلال كان 1558، ما بين بناءات وعقارات، وقدرت عائداتها السنوية 43.222.70 فرنك.[1]

وبحسب المصادر الفرنسية فإن تلك الأملاك كانت مصنفة سنة 1830 كما يلي:

1– أملاك البايلك (الدولة): وعددها خمسة آلاف ملكية، قيمتها تقدر بأربعين ألف فرنك عندئذ قد تحولت جميعها إلى الدولة المحتلة.

2– أملاك بيت المال، وقد استولى عليها المحتل.

3– الأملاك الخاصة، صودرت في معظمها.

4– أملاك الأوقاف، وتشمل سبعة أنواع:

– أوقاف مكة المكرمة والمدينة المنورة.

– أوقاف المساجد.

– أوقاف الزوايا والقباب.

– أوقاف الأندلس.

– أوقاف الأشراف.

– أوقاف الانكشارية .

– أوقاف الطرق العامة.

– أوقاف عيون الماء.

[1] عيساوي محمد، شريخي نبيل، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871، مؤسسة كنوز الحكمة،2011، ص 40.

كل تلك الأوقاف تم مصادرتها.[1]

واهتم الفرنسيون بهذه الأوقاف بعد الاحتلال، خاصة الجنرال كلوزيل الذي اصدر قرارا في 08 سبتمبر 1830، متضمنا سبع مواد، وملخصه هو اعتبار كل المنازل والمحلات والحدائق والأراضي، التي كانت تحت يد الداي والبايات بعد خروجهم من الجزائر، أملاكا، مع التهديد بالعقاب لمن لا يحترم هذه المهلة.

واحتج سكان ومفتو وعلماء الجزائر، وبينوا للجنرال كلوزي لان أملاك مكة والمدينة ليست للعثمانيين، فتراجع كلوزيل عن القرار بالاستيلاء على هذه الأخيرة. وكان من المحتجين المفتي الحنفي محمد العنابي، فدبر له كلوزيل مكيدة أدت إلى نفيه، بحجة تحريض السكان على الثورة.

وبعد ثلاثة أشهر من إصدار القرار الأول، اصدر كلوزيل قرارا ثانيا في 07 ديسمبر 1830، وتضمن سبع مواد أيضا، وأضاف هذه المرة الأملاك الدينية (أملاك مكة والمدينة) وضمها إلى الأملاك العامة.

وفي أكتوبر 1831 كلف وزير المالية البارون لويس، المفتش المالي فوجرو بمراقبة الوكلاء الذين كلفوا بجمع مداخيل الأوقاف، بعد أن اطلع على سوء نيتهم، وتحويل جزء من دخل الأوقاف إلى مصالحهم الخاصة.[2]

ولأخذ صورة عن حجم تلك الأوقاف، نضرب مثالا عن أملاك الجامع الأعظم ، والتي كانت عبارة عن 125 منزلا و39 حانوتا و03 أفران و19 بستانا و107 إيرادا، وضمت جميع هذه الحبوس إلى الإدارة الفرنسية .كما كانت مداخيل مكة والمدينة في سنة 1835، تقدر بـ 138.376.65 فرنكا.[3]

[1] صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925، مجموعة مطبوعات الحقوق والآداب والعلوم الاجتماعية، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2010 ، ص 100.
[2] عيساوي، شريخي، المرجع السابق، ص 40.
[3] المرجع نفسه، ص 41.

وتم تحويل اثنان وثلاثون مسجدا إلى مراكز ومصالح إدارية، فيما بين (1830-1832)، كما يذكر السيد **بيشون** أن الجيش استولى في نفس الفترة، على خمسة وخمسين ملكية تابعة لأوقاف مكة والمدينة.

كان استيلاء الفرنسيين على المساجد والأوقاف، هو رغبة في الانتقام من الإسلام، فقد اتبعوا ذلك بسياسات أخرى، منها محاولات تنصير الجزائريين، ومن ابرز الأمثلة على ذلك، حادثة تنصير المرأة الجزائرية عائشة بنت محمد، التي حدثت سنة 1834، في عهد الجنرال **فوارول** (1833- 1834)، وذلت بوضوح على أهداف الغزو المسيحية، وتواطؤ السياسيين والعسكريين في ذلك، وانتهى ذلك بتعميدها.

كما أدى استيلاء وتهديم المساجد والأوقاف، إلى التأثير على التعليم والذي وان لم يشرف عليه العثمانيون، فقد ذكر الرحالة الألماني **شيمبر**:" لقد بحثت قصدا عن عربي واحدا في الجزائر، يجهل القراءة والكتابة، غير أني لم اعثر عليه، في حين وجدت ذلك في بلدان جنوب أوروبا". وفي الوثائق الرسمية الفرنسية، ذكر أن التعليم العربي الإسلامي كان على العموم مزدهرا سنة 1830.[1]

أولا: ب- مصادرة أراضي المدنيين

بعد أن احتلت الحملة الفرنسية مدينة الجزائر وما حولها في صيف عام 1830، اعتبر الضباط الفرنسيون هذه البلاد أرضا محتلة، وأخضعوها للحكم العسكري، ولكنهم واجهوا صعوبات جمة بسبب شدة المقاومة الشعبية فحاولوا أن يستعينوا ببعض الشخصيات الأهلية، مثل: حمدان بن عثمان خوجة..، ولكنهم فشلوا كما فشل مشروع **كلوزيل** الهادف إلى تعيين أميرين تونسيين لحكم بايلك قسنطينة، وبايلك وهران تحت حماية الضباط الفرنسيين، وذلك لأن أغلب الشخصيات الأهلية

[1] عيساوي، شريخي، المرجع السابق، ص ص 42-43.

ذات النفوذ رفضت التعاون مع سلطة مسيحية أوروبية محتلة، في حين عجزت الشخصيات التي قبلت التعاون معها، وهي قليلة على إقناع الناس بالخضوع والطاعة لها.[1]

وعليه فموجب القوانين الصادرة المجحفة استولى الفرنسيون على أملاك حكومة الجزائر، وعلى أملاك الموظفين الجزائريين الذين طردوا من البلاد كما استولوا على أملاك الأوقاف وأملاك العرش وهذا غير ما اعتبره المحتلون من الغنائم الحربية، حتى أصبح في يد الحكومة الفرنسية مسافات شاسعة من الأراضي الزراعية.

وتقدم للحصول على هذه الأراضي فرنسيون وجزائريون كان فيهم من سبق أن نزعت منه ملكيته بها وتقدم يطلب تعويضا ولم يكن يدري أن ما يطلبه ما هو إلا حلم غير قابل للتحقيق.

وقد عملت الحكومة على إرضاء الجميع ماعدا هؤلاء المغبونين. وقد أكد الحاكم العام السابق الجنرال **فيوليت** في كتابه هذه التفرقة بقوله:(**إن الفكرة الأساسية التي أوحت بالتشريع الاستعماري والتي كنت دائما من الثائرين لأجلها هي أن استعمار الجزائر لا يمكن إلا من صنع أوروبي قادم من أوروبا، إن هذا المبدأ يبدو غريبا ولكنه حقيقة ثابتة. وهكذا لا يمكن أن يتقدم احد لشراء أراض أو الدخول في عطاءات أو مفاوضات إلا إذا كان قادما من أوروبا**).[2]

شرعت السلطات الاستعمارية في إصدار جملة من المراسيم والقوانين ، حيث صادرت مساحات واسعة من الأملاك العامة، مطالبة بتقديم سندات الملكية إلى إدارة

[1] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830-1954، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 7.
[2] المرجع نفسه، ص ص 141- 142.

الأملاك العقارية ، كما فرضت حراسة جماعية على أراضي ملك لقبائل بكاملها، بحجة أنها تركت هذه الأراضي ، وذلك بالإيجار أو البيع الشكلي.[1]

أولا: ج- آثار مصادرة الأراضي على الجزائريين

نتج عن هذه السياسة تفاوت كبير بين أملاك الأوروبيين وأملاك الجزائريين، فبينما كان خمسة وعشرون ألف مستوطن من أصل ثمانمائة ألف يملكون 2750 ألف هكتار من الأراضي الخصبة، فقد كان من الجزائر 532 ألف لا يملكون سوى 7672 ألف هكتار، ومعدل الثلث(3/1) منها فقط منتجة، أما الثلثان (3/2) منها فهي معتبرة كأملاك عامة تخضع لتصرف الإدارة الاستعمارية، وقد أشارت الإحصائيات قبل سنة 1854، أن نسبة ملكية الأرض الصالحة للزراعة هي مئة وتسعة 109، هكتارات للأوروبي، وأربعة عشر هكتارا فقط للجزائري.[2]

يذكر أحد الكتاب أن الأمة الجزائرية منذ أن عرفت الاحتلال، واتصلت بالمدنية الغربية أخذت تفقد أخصب أراضيا، وتنتزع منها أملاكها بشتى الوسائل، وبلغ الفقر حدا لا مزيد عليه، وأصبح كل جزائري تحت كابوس الخوف من الجوع، لان الأراضي الخصبة التي كانت بأيدي أجداده، أصبحت بأيدي المستوطنين، الذين جردوه من كل ما يملك، فأصبح يلتمس العمل كأجير بثمن الخبز فلا يجد ذلك.[3]

ولقد أدت السياسة الاستعمارية في المجال العقاري إلى فقد الجزائريين لأملاكهم خصوصا الأراضي الخصبة وانحصارهم في أراضي أقل خصوبة أو شبه جرداء، وبالرجوع إلى الحياة العملية لتأسيس الملكية العقارية الفردية بموجب قوانين

---

[1] إبراهيم مياسي، الاستيطان الفرنسي، مجلة مصادر، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة التحرير 1954، العدد: 05، ص 115.

[2] رشيد مياد، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجزائرية وانعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير ثورة التحرير 1900- 1954، رسالة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بوزريعة ، الجزائر، 2014-2015، ص 62.

[3] المرجع نفسه، ص 63.

عقارية مجحفة في حق السكان الأصليين فإنها شملت المناطق التي لم يكن استيطان المستوطنين بها، وبذلك تحول معظم الجزائريين الذين يشتغلون بالزراعة من ملاك إلى أجراء لدى المحتلين، وازداد التفاوت الاقتصادي بين الطائفتين، إذ أن الأوروبي ضاعف إنتاجه بفضل الآلات الحديثة، بينما كان عدد السكان يتزايد باطراد بالنسبة للجزائريين دون زيادة مقابلة في الإنتاج.[1](**ينظر الملحق رقم 01 إحدى مزارع المستوطنين في السنوات الأولى لاحتلال الجزائر)**

قابل الجزائريون هذه السياسة الاستعمارية التي سلبتهم أراضيهم ومصدر رزقهم بالعمل السياسي الذي تمثل في تقديم وإرسال عديد العرائض من جهة، والعمل العسكري كالانتفاضات والثورات المنظمة وغير المنظمة.[2]

فكانت انتفاضة 1871 انقطاعا بين ارستقراطية الأرض وشعب الأرياف، فقد نظمت هاتان المجموعتان الانتفاضة كل واحدة على حدي: فمن جهة جمع "محمد المقراني" الارستقراطية العقارية التي تريد الإبقاء على امتيازاتها المكتسبة على حساب الفلاحين في أغلب الأحيان، ومن جهة أخرى تريد الطبقة الفلاحة طرد المحتل واستعادة ملكية أرضها.[3]

كان الجزائريون تحت ضغط سياسة الترهيب يبيعون أراضيهم أو مساحات منها للمحتلين بأثمان بخسة، وخاصة تلك التي لا تتوفر عل عقود ملكية هي الثغر التي تسلل منها المستوطنين للاستحواذ على أراضيهم، وكان بعضهم يسترجعون أراضيهم أو أراضي غيرهم بأثمان باهظة جدا، عندما تتحسن ظروفهم المادية وفي كل الحالات انتشرت ظاهرة السمسرة و المضاربة بأراضي الجزائريين هذا من جهة،

[1] صلاح عقاد، الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية العالية، مطبعة الرسالة، الجزائر، 1963، ص 12.
[2] مياد، المرجع السابق، 61.
[3] جغلول عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديثة دراسة سوسيولوجية، تر: فيصل عباس، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1983، ص 127.

ومن جهة أخرى قام الجزائريون بكل الوسائل لاسترجاع أراضيهم كلما سمحت لهم الفرصة بالشراء أو الكراء وبالدم في الكثير من الأحيان.[1]

ثانيا– ظاهرة الاستيطان الاستعماري وانعكاساتها

بدأت الإدارة الفرنسية منذ نزولها ارض الجزائر في التفكير من اجل ترسيخ دعائم الوجود الفرنسي في الجزائر، ولا يتأتى لها ذلك إلا من خلال إحكام السيطرة المنظمة والواسعة عسكريا، وتشجيع الهجرة الاستيطانية قصد بناء القاعدة الديمغرافية لتدعيم القوة العسكرية فتسهل بذلك عملية تدمير البني الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الجزائري. وهكذا باشرت هذه الإدارة ومنذ السنوات الأولى للاحتلال سياسة شرسة وواسعة جندت لها كل الإمكانات المادية والبشرية. وفي هذا السياق راح القادة الفرنسيون يتسابقون لخدمة الاستيطان الذي بدونه لا تستقر أحوالهم في المستعمرة. منتهجين آليات مختلفة تسعى كلها لإنجاح حركة الاستيطان وتثبيت الوجود الفرنسي في الجزائر.

ثانيا: أ–مفهوم الاستيطان وأنواعه

❖ مفهوم الاستيطان الاستعماري

يقصد بمصطلح الاستيطان انتقال مجموعة بشرية من مكان لآخر، وهو مصطلح حديث الاستعمال ظهر نتيجة الصورة الصناعية التي اجتاحت أوروبا حيث يعتبر من الأساليب الاستعمارية ويعتمد على توطين أكبر عدد ممكن من الفرنسيين والأوروبيين بالجزائر لإخضاعها إلى أخطر أنواع الاستعمار الحديث حيث استمر الجزائريون بمعزل عن بيئة المستوطنين الذين عاشوا كطبقة مميزة على السكان الأصليين في جميع النواحي، حيث يمكن القول بأن فرنسا طبقت سياسة التفرقة

[1] حورية طعبة، السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870-1954، أطروحة دكتوراه ل.م.د تخصص تاريخ معاصر، جامعة أدرار، الجزائر، 2019-2020، ص 55.

العنصرية مع ملاحظة هذه التفرقة لم يكن أساسها اللون بل للاختلاف العرقي والديني والثقافي.[1]

❖ أنواع الاستيطان:

يعتبر الاستيطان المرحلة الثانية للحملة الفرنسية على الجزائر إن يعد الاستعمار الفرنسي بالبلاد لا ينضوي تحت أي نموذج من نماذج الاستعمار الأخرى في المستعمرات فنجد أن الاستعمار نوعان:

أ- **الاستعمار الاستغلالي:** مثلما حدث في جزر الهند الشرقية واندونيسيا. إن قام على استثمار رؤوس الأموال الأوروبية، وتحقيق أرباح تجارية هامة في المستعمرات، ولم يهتم بتوطين العنصر الأوروبي فيها وإحلاله محل العنصر الأصلي.

ب- الاستعمار الاستيطاني: حدث في أمريكا الشمالية واستراليا. قام أساسا على عملية توطين العنصر الأوروبي في المستعمرات ومنافسة العنصر المحلي بمصادرة الأراضي من أصحابها.

ج- الاستعمار في الجزائر: لا يمثل أي من النموذجين السابقين فقد كان هجينا يمتزج فيه الاستغلال بالاستيطان وقد تميز بثلاث خاصيات:

1- كان استعمارا استغلاليا استيطانيا.

2- استعمارا عسكريا.

3- استعمارا دينيا.[2]

[1] بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830- 1962، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، د. س. ن، ص 42.

[2] المرجع نفسه، ن.ص

ثانيا- ب: أهداف الاستيطان الاستعماري ومراحله

❖ أهداف الاستيطان الاجتماعية

يمكن حصر أهداف الاستيطان في الجانب الاجتماعي في النقاط الموالية:

- ✓ القضاء على الشعب الجزائري صاحب الأرض وإذابته في الثقافة الأوروبية لاستغلاله لخدمة الاستعمار الاستيطاني..
- ✓ تدمير الصمود المعنوي لشعب الجزائر.
- ✓ استخدام الاستيطان كأداة للتخلص من العمال الثائرين والعاطلين في فرنسا نفسها سنة 1848م.
- ✓ تشجيع الهجرة الأوروبية نحو مستعمرة الجزائر من أجل اختلاط الأجناس البشرية.[1]

❖ أهداف الاستيطان الاقتصادية

أما أهم الأهداف الاقتصادية التي رسمتها السياسة الفرنسية الاستعمارية لإنجاح حركة الاستيطان فتتمثل في النقاط الآتية:

- ✓ أن المستوطنين الأوروبيين هم الذين يشرفون بالكفاءة الفنية على تحضير المواد الأولية لتصديرها إلى فرنسا أو أوروبا من جهة ومن جهة أخرى يلعبون دور الوسيط بين منتجات الصناعة الفرنسية الحديثة والصناعة التقليدية واليدوية الجزائرية.
- ✓ أن يحكم ارتباط المستوطنين بالسوق الأوربية باستطاعتهم وحدهم فهم وتغيير بنية وأهداف الزراعة الجزائرية من أجل دفع السوق الفرنسية.

[1] عميراوي أحميدة، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى الجزائر 2005، ص11.

✓ بإمكان المستوطنين الأوربيين تحقيق التقسيم العمل اليدوي الاستعماري.[1]

❖ مراحل حركة الاستيطان الاستعماري خلال الحكم العسكري:

تردد الفرنسيون منذ البداية بين إتباع سياسة الاحتلال الكامل والإدارة المباشرة، أو إتباع سياسة الاحتلال المحدود والإدارة غير المباشرة، ولكنهم مالوا في النهاية إلى الأسلوب الأول، وأخذوا يشجعون هجرة الأوروبيين إلى الجزائر والاستيلاء على الأراضي الزراعية والأملاك العقارية الواسعة لتلبية حاجاتهم.[2] وبحسب تقسيم الكاتب الفرنسي "**هنري بيسون**" **من خلال مقاله الموسوم بـ (التطور الجغرافي للاستيطان الزراعي في الجزائر)** نجد خمسة مراحل أساسية مرت بها السياسة الاستيطانية في الجزائر، وهي:

➢ المرحلة الأولى: مرحلة الاحتلال الضيق (1830-1840)

بدأت حركة الاستيطان في الجزائر كظاهرة اجتماعية خطيرة مع بدايات الاحتلال بتشجيع من الحكومة الفرنسية، قصد فرض واقع ديمغرافي والتمكين وتثبيت الاحتلال بجملة من الامتيازات خاصة بعد مصادرة الأراضي الفردية والجماعية، وأملاك الأوقاف الدينية والخيرية، كل هذا لتشجيع الهجرات الأوروبية إلى الجزائر وتحقيق مصلحتها الاستعمارية.[3]

وتعرف هذه المرحلة أيضا بمرحلة الاحتلال الضيق حيث اقتصرت على المستوطنين من جنود الحملة العسكرية على الجزائر، ومن الشخصيات التي عارضت حكم الملك شارل العاشر، وكانت بداية الاستيطان العسكري باغتصاب

---

[1] عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830- 1930، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 11.

[2] بوعزيز، سياسة التسلط ...، المرجع السابق، ص 7.

[3] شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج: 01، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص . 99.

ألف هكتار تابعة لحوش باشا بنواحي الحراش وأعطيت إلى مجموعة من جنود الحاكم العام كلوزيل لتسييرها، وقد أطلق عليها اسم المزرعة النموذجية الإفريقية.

وقد كان كلوزيل من دعاة الاستيطان الأوائل وكان يفكر في أن يجعل الجزائر سان دومينغ جديدة وان يحول رؤوس الأموال الأوروبية المتجهة إلى القارة الأمريكية نحو الجزائر، ولهذا اصدر قرار 21 سبتمبر 1830، الذي يبيح مصادرة أملاك الوقف وأملاك البايلك، قصد توزيعها على الوافدين الأوروبيين.

وبتاريخ 09 أوت 1835 خاطب الأوروبيين الذين وصلوا مدينة الجزائر قائلا:'يجب أن تعلموا أيضا أن هذه القوة العسكرية التي هي تحت إمرتي ماهي إلا وسيلة ثانوية، ذلك أنه لا يمكن أن نغرس العروق هنا إلا بواسطة الهجرة الأوروبية فقط' كانت أولى المحاولات في الاستيطان الرسمي المدعم من قبل النظام العسكري، تعود إلى سنة 1832 حيث وصلت إلى مدينة الجزائر سفينة تحمل على متنها 400 مهاجر ألماني سويسري وزعت عليها قطعا من الأراضي بلغت مساحتها الإجمالية 320 هكتارا، وبدأ الاستيطان يتوسع ويترسخ بعد صدور قرار 22 جويلية الذي أعلن المناطق التي سيطرت عليها القوات الفرنسية أملاكا فرنسية، إذ شجعت هذه التعليمة الأوروبيين على الابتعاد عن ضواحي مدينة الجزائر.

هذه بداية حركة الاستيطان إذ بموجب قرار27 سبتمبر 1836 تقرر منح مجانا بمتوسط مساحة أربع هكتارات للأفراد الذين يتعهدون بزراعتها في غضون ثلاث سنوات مع بناء منزل بمحاذاة الأراضي الممنوحة. في نهاية عام 1839 تم منح 2743 هكتارا إلى 316 عائلة التي تشكلت من 1580 فرد، من 27204 ساكن الذين يمثلون المجموع الكلي لسكان المستعمرة. هذه المرحلة الأولى.[1]

[1] Henri Busson, Le développement géographique de la colonisation agricole en Algérie, In: Annales de Géographie, t. 7,n°31, 1898. Pp 34-35.

➢ **المرحلة الثانية(1840-1851) مرحلة الاحتلال الشامل:**

وتعرف بمرحلة "الجنرال بيجو[1] وسياسة الأرض المحروقة" حيث صرح هذا الأخيرقائلا:(ليس علينا أن نجعل من الجزائر ميدانا لتدريب الجيش الفرنسي عسكريا، بل علينا أن نجعل منها أرضا فرنسية يقطنها الأوروبيون ويملكها الفرنسيون ويتدبرون شؤونها).وكان هذا الأخيريرى في الاستيطان جزء لا يتجزأ من العمل العسكري بل مرتبطبه،وأن العمل العسكري إنما يكون بالتوسع خارج مدينة الجزائر والمناطق الساحلية كخطوة للاستيلاء على مزيد من الأراضي الصالحة للزراعة. [2]

ففي سنة 1841 شرع في تطبيق هذه الفكرة واتخذت إجراءات في الجيش لإنشاء مراكز التعمير العسكري، ونشرت بعض التعليمات وسط الجنود منها مايلي:(الجنود الذين أدوا سنتين أو ثلاث في الخدمة العسكرية والراغبين في أن يصبحوا مستوطنين يمكنهم الاستفادة من ذلك حالا، ولهم الانتقال معهم وبعد العودة إلى الجزائر ينقلون إلى مراكز التعمير العسكري أين تمنحهم الدولة كل الوسائل الضرورية للانطلاق في حياة جديدة).[3]

وفي عام 1847 تقدم الجنرال بيجو بفكرة إيجاد ما يسمى بالمعسكرات الفلاحية، وكانت سياسته الاستعمارية تسيير جنبا إلى جنب مع سياسة التوسع الاستيطاني .[4] وتعرف هذه المرحلة ببداية الاحتلال الشامل للجزائر.

---

[1] **توماس روبير بيجو** Thomas Robert Bugeaud: قائد ومارشال فرنسي، ولد سنة 1784 بمدينة ليموج الفرنسية وانضم إلى الجيش في صفوف الحرس الإمبراطوري، وبدأت مهمته العسكرية في الجزائر منذ أن وفد سنة 1836على رأس الجيش، محققا انتصارات، وحذّر من التوغل في احتلال الجزائر، لأنه مكلف جداً للجيش الفرنسي، أصبح حاكما عاما على الجزائر ما بين 1840-1847،ارتقى بيجو إلى رتبة مارشال في سنة1843. ينظر:

Duc D'Isly, Bugeaud de la colonisation de l'Algérie - colonisation militaire-, Alger, 1847, p . 33.

[2] الغالي غربي، العدوان الفرنسي على الجزائر، الخلفيات والأبعاد ، منشورات المركز الوطني للبحث، 2007 ، ص 194.

[3] بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2007، ص 217.

[4] إبراهيم مياسي، الاستيطان في الجزائر، مجلة المصادر، العدد: 05، 2001، ص.114.

- **المرحلة الثالثة: الماريشال راندون وسياسته (1860-1851)**

لمنح المستوطنين المزيد من الامتيازات من أجل ضمان تطويرهم واستقرارهم في الجزائر، أقر الماريشال **راندون** ذلك بموجب المرسوم الإمبراطوري المؤرخ في 02افريل1851، والذي اعتبره تحقيقا بسيطا للوعد المتعلق بالملكية هذا مع مجموعة شروط السابقة تحويل الممتلكات الفورية والقابلة للتحويل للمستوطنين، مع بنود حازمة. في سنة 1860 تم التنازل على 251556 هكتار من الأراضي جديدة، أصبح عدد سكان الريف يبلغ 86538 ساكن. والاختلاط بين الساكنة لم يكن ما أردناه لان النمو السكاني لم يكن مناسبا للمناطق التي تم التنازل عليها وهو ما أعاق عملية الاستيطان.[1]

وفي عام 1852 تم إلغاء النظام الجمهوري من طرف لويس نابليون وحل محله النظام الإمبراطوري، وبذلك ظهرت الإمبراطورية الثانية، ما إن أصبح إمبراطورا على فرنسا حتى أعلن سياسته اتجاه مستعمرة الجزائر حيث أكد في خطابه الذي ألقاه في مدينة بوردو بنفس المناسبة على إلحاق ودمج الجزائر بفرنسا، وفي الوقت نفسه أنشأ وزارة خاصة بالجزائر أوكل مهمة تسييرها إلى الأمير *جيروم نابليون*، الذي طبق سياسة جهنمية تخدم مصلحة المستوطنين بالدرجة الأولى، قائمة على تفكيك الأسس القاعدية للمجتمع الجزائري وهدم مقوماته محاولا جعله مجتمعا له قابلية الذوبان في مقومات المجتمع الفرنسي. معلنا في نفس الوقت أيضا على ضرورة إقامة نظام مدني في الجزائر لتحقيق حلمه في إقامة "مملكة عربية"،- وهو ما سنتعرض له في المحور الأخير- لكنه ألغى وزارة الجزائر في 24 نوفمبر 1860، وأقر العودة إلى النظام القديم المتمثل في الحاكم العام.[2]

---

[1] هنري، المصدر السابق، ص 35.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الأفعال الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1984، ص . 48.

➢ المرحلة الرابعة: سياسة بيع الأراضي (1860-1871)

في نظام الامتيازات الحرة أو المجانية، صدر مرسوم مؤرخ في 25 جويلية 1860م، الخاص ببيع الأراضي المنصوص عليه في مرسوم 31 ديسمبر 1864، تقريبا كل الأراضي الغير صالحة (المنفرة) بيعت على الفور للسكان الأصليين، بحيث أصبح هناك 4582 مستوطنا زراعيا يثبتوا أنفسهم فقط في المراكز التي تم إنشاؤها خلال هذه الفترة، مع الأخذ بعين الاعتبار تطوير القرى التي تم تأسيسها سابقا، وفي عام 1871 ارتفع عدد سكان في الريف إلى 118747 ساكن.[1]

كما سمحت سياسة الإمبراطور *نابليون الثالث* للمستوطنين من توسيع نفوذهم من خلال السيطرة على أراضي جديدة وضمها إلى المناطق المدنية الخاضعة لهيمنتهم والعمل على تقليص المناطق العسكرية بإنشاء قرى استعمارية جديدة. ولقد وصلت أعداد المستوطنين الوافدين عام 1861 إلى مليون ومائة ألف وافد.[2] هذا بالرغم من إصدار الإمبراطور نابليون بعد زيارته الأولى والثانية للجزائر أمرا بوقف مصادرة أراضي الجزائريين وفرض المساواة بينهم وبين الفرنسيين، الأمر الذي لم يرض الحاكم العام **مكماهون** والمستوطنون.[3]

هذا وقد ارتبط سلب أراضي الجزائريين بتوسيع حركة الاستيطان بتشجيعكل الأوروبيين الراغبين في استعمار الأراضي الجزائرية، من خلال عملية تسهيل تهجيرهم من أوطانهم إلى الجزائر على متن سفنها الخاصة، ومنحهم فرص النجاح في الأراضي الجديدة ولتفعيل هذا الجانب جاء دور الشركات التي تأسست لهذا الغرض حيث أوكلت لها مهمة إنشاء القرى والمستوطنات، ومن أهمها التي تأسست

---

[1] نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 48.

[2] عميراوي أحميدة، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري(1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص.66.

[3] زدرافكو بيكار، الجزائر شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر، تر: فتحي سعيدي، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص.370.

عام 1868، وتحصلت علىمائة ألف هكتار من الأراضي الفلاحية.[1] والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 03: الأراضي الممنوحة للمستوطنين خلال الحكم العسكري.

الفترة الزمنية	الأراضي الممنوحة للمستوطنين
1850-1830	42760 هكتار
1860-1851	184555 هكتار
1870-1861	73211 هكتار
المجموع	300526 هكتار

من خلال الجدول يتبين أن:

خلال السنوات الأولى للاحتلال ما بين 1830-1850 تم سلب اكبر عدد ممكن من أراضي الجزائري، ليرتفع عدد الهكتارات المنزوعة من ملاكها في الفترة ما بين 1851-1860 وهي مرحلة الاحتلال الشمام لاذ توسع الاحتلال نحو الداخل، ثم نلاحظ انخفاض مابين فترة 1861-1870 بسبب تأجج المقاومة ورفض الشعب سياسة فرنسا الاستعمارية فضلا عن تهدئة نابليون بسياسته المزعومة الوضع بوقف مصادرة أراضي الجزائريين وإدخال مفهوم آخر نزع أراضي الجزائريين قصد المنفعة العامة بإنشاء استثمارات تكون عائداتها مباشرة لخزينة فرنسا.

ثانيا- ج: آليات السياسة الاستيطانية الاستعمارية

شهدت الجزائر منذ بداية الاحتلال هجرة استيطانية كثيفة لأن فرنسا كانت ترى بأن الاستيطان مهمة عسكرية، فقد أخذت تشجع العسكريين على الاستمرار في الجزائر وإنشاء المستوطنات.[2]إذ يقول الجنرال بيجو **(بما أن الجيش هو كل شيء**

[1] بوضرساية، سياسة فرنسا..، المرجع السابق، ص . 121.
[2] عباد صالح، المرجع السابق، ص 15

في إفريقيا فالسلطة الوحيدة الممكنة هي السلطة العسكرية).[1] إذ توافد المستوطنين من مختلف أنحاء أوروبا "لا ذمة لهم ولا ضمير" مولعين بحب الدراهم والدنانير، وانتشروا كالبلاء المستطير. وبلغ عددهم سنة 1832(25 ألف مستوطن)، وارتفع هذا العدد بشكل رهيب سنة 1846 ليصبح (120 ألف مستوطن).

ويظهر هذا جليا في تصريحات القادة العسكريين الفرنسيين السابقين والمسؤولين في سياستها على الجزائر، فقد ذكر الماريشال – *سولت* – في تعليماته الصادرة يوم 13 أوت 1841 ما يلي:(إن الاستيطان في الجزائر ضمن حدود مدروسة هو العامل الأول للبقاء فيها، وهذه السياسة كفيلة بتهيئة الوسائل خلال سنوات قليلة للتمكن من انضمام الجزائر للأقاليم الفرنسية دون استخدام أكثر ما يلزمنا من القوة والأموال.).[2]

يرى *أونفنتان Enfantin* بضرورة اجتهاد الحكومة الاستعمارية بالجزائر والبحث في كيفية تحقيق هدفين لإنجاح عملية الاستعمار هما :

– إقحام الجزائريين تدريجيا في المجتمع المكون من الأوروبيين على أرض الجزائر.

– إدخال بعض التعديلات على مؤسسات الأحوال المدنية والعسكرية، الإدارية، والدينية الخاصة بالأوروبيين.[3] وما دام الاستيطان سيحدث حركية جديدة باحتكاك مجتمعين (المحتلين والسكان الأصليين)، سيحدث حسب أونفانتان ترتيبات جديدة وجملة من الانعكاسات الظاهرية والباطنية خاصة على المحتلين[4].

---

[1] مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، تر: جنيفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 300.

[2] العسلي بسام، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة، دار النفاسي، ط: 2، بيروت، 1986، ص.65.

[3] SCHEFER .Ch, L'Algérie et l'évolution de la colonisation française, Paris, 1928 , p.34.

[4] المصدر نفسه، ص ص.8-9.

وقد وضح المفكر مالك بن نبي المنطلقات الفلسفية للاستعمار لتحقيق هذه الغاية المصيرية وذلك من خلال تحديده لطبيعة المجتمع، والتي تتشكل من خلال ثلاثة عوالم، لا بد من تواجدها جميعا، وهي:

(عالم الأشخاص، وعالم الأفكار، وعالم الأشياء)، فبدون هذه الأسس الثلاثة، لا يمكن أن يتم بناء مجتمع، (لكن هذه العوالم الثلاثة لا تعمل متفرقة، بل تتوافق في عمل مشترك تأتي صورته طبقا لنماذج إيديولوجية من عالم الأفكار، يتم تنفيذها بوسائل من عالم الأشياء، من أجل غاية يحددها عالم الأشخاص... وكما أن وحدة هذا العمل التاريخي ضرورة، فإن توافق هذه الوحدة مع الغاية منها- وهي التي تتجسم في صورة (حضارة) – يعد ضرورة أيضا. وهذا الشرط يستلزم كنتيجة منطقية وجود عالم رابع، هو مجموع العلاقات الاجتماعية الضرورية أو نطلق عليه (شبكة العلاقات الاجتماعية)).[1]

بناءا على هذا فإن الاستعمار- الذي يعرف طبيعة مكونات المجتمع، ودور شبكة العلاقات فيه، ويعرف أكبر مؤثر في تحديد طبيعته، والأساس المحرك له، ويعلم أنه إذا استطاع أن يغير الفرد ليجعل القابلية للاستعمار مغروسة فيه – يسعى بكل ما أمكنه من وسائل لتدمير المجتمعوالعمل لتسهيل قيادته، فهو يعلم (أن شبكة العلاقات الاجتماعية هي التي تؤمن بقاء المجتمع وتحفظ له شخصيته، وإنها هي التي تنظم طاقته الحيوية، لتتيح له أن يؤدي نشاطه المشترك في التاريخ، وبديهي أننا لا نستطيع أن نفترض أن الاستعمار يجهل هذه العوامل في بلد مستعمر فهو يطبق في سياسته إزاء البلد المستعمر القاعدة (فرق تسد)).

[1] مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، تر: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، الجزائر/ دار الفكر ، دمشق، ط. 3، 1986، ص . 25.

ومع كون هذه الأهداف والفلسفة النابعة عنها واضحة للجميع – كما يقرر مالك بن نبي – إلا أن الخفي والأصعب والأهم هو الوسائل والأساليب التي ينتهجها المستعمر لتحقيق هذه الغاية، يقول بن نبي: (نحن ندرك جيدا النشاط الاستعماري عندما يكون مرئيا واضحا، كأنه لعبة أطفال ولكنا لا ندرك مجال هذا النشاط ولا وسائله منذ اللحظة التي يصبح فيها دقيقا كلعبة الشيطان).[1]

ورغم أن النائب *بارو Barrault* عارض إرسال حثالة المجتمع الفرنسي إلى الجزائر، وهذا ما جاء في تصريحه بتاريخ 4 جويلية 1850: (**يجب أن ننشط في كنس شوارع باريس، ولكن لا نوطنهم في الجزائر لأنها طمأنينة مدينة الجزائر**)،[2] إلا أنه – وكما رأينا – توافد على الجزائر عدد كبير منهم، ففي ذلك العهد كانت البطالة ضاربة أطنابها في المعامل الباريسية، فبعثت الجمهورية هؤلاء إلى الجزائر حتى تستريح من شرهم.[3]

ولقد زرعت تلك الحثالات الآفات والفساد في المجتمع، فبالإضافة إلى انتشار الأمراض والإدمان والتسكع، ارتفع عدد المواليد غير الشرعيين الفرنسيين في الجزائر إلى 244 في الألف، بينما كان في كل فرنسا 72 في الألف.[4]

- **الاستيطان والمكاتب العربية:**

كان الاستيطان بتأييد ودعم من النظام العسكري عن طريق مؤسسة المكاتب العربية، –وهو ما سنخصه بالذكر لاحقا– إذ شجع ضباط المكاتب العربية الهجرات الأوروبية وتشييد القرى الفلاحية، وتأسست حوالي 56 قرية وذلك ما بين سنتي

---

[1] مالك بن نبي، المصدر السابق، ص ص . 76 – 77.

[2] شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم وآخرون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص 95.

[3] فرحات عباس، ليل الاستعمار(حرب الجزائر وثورتها)،تر: أبو بكر رحال، مطبعة فوضالة، المحمدية، المغرب، (د. ت)، ص 102.

[4] سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930،ج:02، دار الغرب الإسلامي، ط: 02، بيروت، 1992، ص 373.

1853- 1859م. وقد لجأ الحاكم العام راندون إلى المطالبة من الجزائريين **(ترك الأراضي التي لا يحتاجونها إلى الدومان (أملاك الدولة) وبالمقابل فإن الدولة تعترف لهم بحق الملكية الفردية أو الجماعية للأراضي التي ترغب تركها لهم..)**.[1]وقد بلغ أوجه إلى غاية عام 1860م. فقد فقدت في منطقة قالمة مثلا كثير من القبائل من 40 إلى 85 % من أراضيها. في حين تحول سكان الحضر إلى البدو. (وأصبح الجزائريين – كما عبر عن ذلك أحد الضباط المكاتب العربية *لاباسيت Lapasset*– تحت رحمة البؤس الرهيب).[2]

هذا ولم يبد المستوطنون أدنى أهمية لبؤس الجزائريين الذين كانوا يفضلون الهجرة على البقاء والرضوخ لسياسة المستدمر، بل كانوا فوق ذلك يحتجون ضد عدم كفاية الإجراءات المانحة لهم حقوق الاستيطان والامتيازات الأخرى ولقد عبر المحتلين عن أبشع مظاهر حب الذات والسطو على حقوق الإنسان بالسلب والنهب بكل الوسائل وفي إحدى مقالات *جريدة السايبوس* بتاريخ 12 جويلية 1861م: **(لا يوجد بإفريقيا عامة والجزائر خاصة سوى مصلحة واحدة هي مصلحة "المعمر"، ولا يوجد حق واحد هو حقنا.)**.[3] والجدول الموالي يوضح تطور عدد المستوطنين مقارنة بالجزائريين.

الجدول رقم01: مراحل تطور عدد الجزائريين والمستوطنين خلال الحكم العسكري[4]

العام	الجزائريون	الأوروبيون	المجموع
1830	3.000.000	-	3.000.000
1866	2.307.349	180.330	2.487.679

[1] أجرون شارل روبير، تنمية الاستيطان في الجزائر 1870- 1930، تر: محمد الطاهر العمودي، مجلة المصادر، العدد: 2، المركز الوطني والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 27.

[2] محمد دادة ، السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر 1852- 1870، جامعة وهران، 2002- 2003 ، ص 221.

[3] فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص. 211.

[4] محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري- تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص . 207.

من خلال الجدول يتبين أن عدد منذ الاحتلال الفرنسي إلى سنة 1866 قد انخفض بمعدل يقارب المليون نسمة في حين تزايد عدد الأوروبيين مما يدل على نجاح السياسة الاستيطانية التي عملت إدارة الاحتلال على تحقيقها والعم على إحلال العنصر الأوروبي لتثبيت جذور الاستعمار.

حث الجنرال **بيجو** على جلب المستوطنين بقوة كبيرة، فقال:(**ابحثوا عن المستوطنين في كل مكان، خذوهم بأي وسيلة، خذوهم إلى المدن والأرياف، يجب أن يكون هناك مائة وخمسون ألف مستوطن خلال سنوات قليلة**). كما صرح *لامورسيير Lamoricière*[1] بقوله:(**من أجل تحقيق الهدف يجب الاستعانة بالمستوطنين الأوروبيين، وذلك أننا لا نستطيع أن نثق "بالأهالي".... والشيء الوحيد الذي يجعلنا نام لأن نتمكن ذات يوم، من تثبيت أقدامنا في الجزائر، هو إسكان هذه البلاد بمعمرين مسيحيين...**).[2]

لخص السيد *بارادول P.Paradole*– في كتابه فرنسا الجديدة – ما يجنيه المستوطنون بقدومهم إلى الجزائر من فوائد، فقال:(**لنا حظ لا مزيد عنه من حظ ... وهذا الحظ هو الجزائر هذه الأرض الخصبة، التي تتلاءم تربتها مع شعب كشعبنا يحب الفلاحة .... أضف على ذلك أن هذا القطر قريب من فرنسا، ولذا فإن الفرنسي الذي يكره بطبعه الابتعاد عن قريته، لا يجد نفسه غريبا عن هذه المستعمرة، ولن يحرم من تتبع أحوال الوطن الأم بعينيه وقلبه....**).[3]

---

[1] **لامورسيير Lamoricière**: ولد ليون دي لامورسيير عام 1806، بمدينة – نانت- الفرنسية تخرج من مدرسة الحرب في المرتبة الأولى، وخلال الحملة الفرنسية كان ظابطا في الجيش برتبة نقيب ليصبح بعدها عقيدا عام 1835، ثم برتبة جنرال عام 1840، وهو الذي استحدث فرق الزواوة، وكان ضد المقاومة خاصة مقاومة الأمير عبد القادر واقترف الكثير من الجرائم، وخدم هذا الأخير المشروع الاستيطاني الاستعماري بشدة، كما قدم للمستوطنين خدمات عديدة بالجزائر. انظر: الاشرف، المرجع السابق، ص .311.

[2] الجمل شوقي، المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى –مراكش-)، المكتب المصري للتوزيع والنشر، القاهرة، 2007، ص .266.

[3] عيساوي، شريخي، المرجع السابق، ص 86.

مما سبق ندرك أن الاستيطان سيكون على حساب الجزائريين وأرضهم، ولقد صرح أحد الاستعماريين بقوله:(**أنّ نزع الملكية من يد الجزائريين هو الشرط الأساسي، الذي لا مناص منه لاستيطان الفرنسيين).** وهو ما أكده بوديكور – أحد المعاصرين لهذه الفترة – بأن الأراضي إذا كانت من ملك القبائل فإن الدولة ولتوطين هؤلاء، لها الحق في نزع هذه الأراضي. والجدول الموالي يمثل احصاء سكان العمالات الثلاث (الجزائر، وهران، قسنطينة) في الجزائر سنة 1861.

جدول رقم02:إحصاء سكان العمالات الثلاث بالجزائر سنة1861. (نسمة)[1]

المقاطعات	الأوروبيون والجزائريين	عدد المساكن	عدد الأسر
الجزائر	190.210	18.217	47.187
وهران	104.505	14.009	25.409
قسنطينة	284.595	9.100	25.455
المجموع	579.310	41.326	98.141

الشكل : إحصاء سكان الجزائر سنة1861.

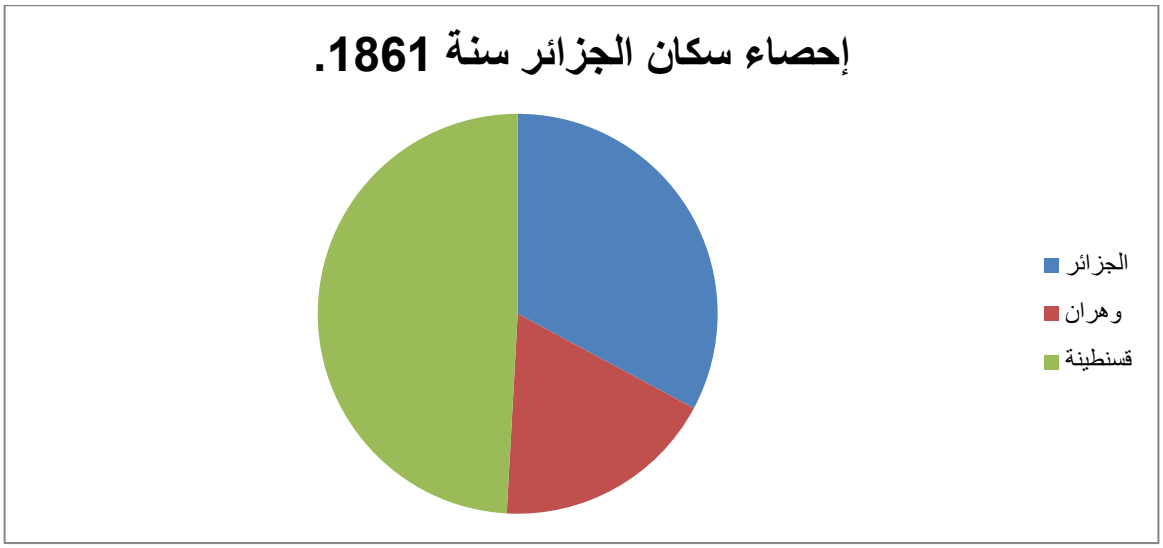

[1]السويدي، المرجع السابق، ص . 85.

يلاحظ من خلال التمثيل البياني أن:

عدد الأوروبيون والجزائريين في عمالة قسنطينة بلغ 284.595 نسمة، وهي أعلى العمالات سكانا لأنها من أغنى المناطق خاصة بالثروة المعدنية، في حين تليها عمالة الجزائر 190.210 نسمة، ثم عمالة وهران بـ 104.505 نسمة. إذ بلغ مجموع سكان العمالات الثلاث 579.310نسمة.[1]

وكان قلق الجزائريين يتزايد نتيجة توافد الأوروبيين على القطر الجزائري بالآلاف. وقد عكس لنا صورة هذا القلق الشديد تقرير بونة **(بدأ تذمر عام لدى العرب... ذلك أن الأشغال التحضيرية المتعلقة بالمعلومات المستقاة حول الأراضي التي يمكن أن تعطى للمستوطنين، بدأت تزعج الجزائريين، وكذا تخصيص قوافل الأحمرة والبغال لتهيئة الأراضي، بالإضافة إلى التويزات الشاقة والأبحاث الأخرى الجديدة عن الأراضي لمستوطنين آخرين في طريق المجيء..)[2].**

- **سكة الحديد وتوسع حركة الاستيطان**

ومن آليات السياسة الاستعمارية الاستيطانية ربط البلاد بشبكة سكة الحديد التي كان لها دورا اساسيا في نمو البؤر الاستيطانية واستحداث مراكز جديدة على طول خطوط الحديد، فخط السكة الحديد، يتبع مراكز الثروة حيث يتواجد المستوطنين.**(ينظر الملحق رقم 02 الذي يوضحالمحاور الكبربلربط مستعمرة الجزائر بخطوط سكة حديد.)**.

ومع مجيء سكة الحديد وحالة الأمن المؤقتة في المستعمرات وهذا ما بين سنوات 1857- 1870م. ومع زيادة الأمن للاستعمار فإن مستقبل شبكات الطرق

[1] بوذراع إيمان، آثار سكة الحديد الفرنسية في استعمار المناطق الداخلية الجزائرية خط بونة- تبسة انموذجا 1857-1914، أطروحة دكتوراه ل.م.د، تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2017-2018، ص 323.

[2] عبد الله الجندي، الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830 - 1919، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1969، ص . 338.

الأولية كان مهددا بالإهمال، حيث ساهمت سكة الحديد في تراجع الدور الاقتصادي للطرق وهذا بفعل انخفاض المبادلات التجارية عليها على الرغم من أسبقية تمديد الطرق في اقتصاد القرية.[1]

لقد اعتمد المجلس الوطني الفرنسي من أجل تكريس السياسة الاستيطانية في الجزائر خمسون مليون فرنك فرنسي لإنشاء مراكز ومستعمرات أوربية استيطانية حيث بلغ عدد القرى الاستعمارية التي أنشأت فيما بين أعوام 1851 – 1857 بـ 68 قرية.[2] والجدول الموالي يبين عدد القرى الاستيطانية في الجزائر خلال الحكم العسكري.

الجدول رقم 03: تطور عدد القرى الاستيطانية في الجزائر ما بين 1830-1870.

الفترة الزمنية	عدد القرى الاستيطانية
1850-1830	150
1860-1851	91
1870-1861	25
المجموع	264

المصدر: عميراوي، آثار السياسة الاستعمارية، المرجع السابق، ص.15.

من خلال الجدول نستنتج أن الإدارة الاستعمارية صبت جل اهتمامها في المرحلة الأولى من الاحتلال على إنشاء القرى الاستيطانية وتشجيع الاستيطان لتثبيت جذور الاستعمار إذ بلغ عدد القرى الاستيطانية في الفترة ما بين 1830-1850 قرابة 150 قرية في المناطق الساحلية خاصة ثم بدأ عدد القرى الاستيطانية يقل تدريجيا ما بين 1851-1860، كلما توسع الاستعمار نحو المناطق الداخلية لينخفض إلى 25 في الفترة ما بين 1861-1870 بسبب سوء الأوضاع الاجتماعية

[1] الجندي، المرجع السابق، ص 93.
[2] بوعزيز، سياسة نابليون..، المرجع السابق، ص 16.

والاقتصادية وكذا بلوغ المقاومات الشعبية ذروتها مع تزامنها مع الحرب الفرنسية البروسية في 1870م.

والقرى الاستيطانية هي تلك التي تم انجازها عبر خطوط سكة الحديد والتي تزامنت مع تطور سكة الحديد وهذا في أواخر 1870م. وكان هذا بعد ظهور مزايا القطار 1865م ودوره المفيد بشكل واضح، وكانت غالبية القرى المنشأة على جانب سكة الحديد تستمد مواردها من نشاطات المحطات وقد شاركت بشكل فعال في المبادلات التجارية أن كلا النوعين من القرى استمر خلال القرن، كما ازداد دورهما الغالب في نظام الاقتصاد الاستعماري، وظهر هذا من خلال نموهما الديمغرافي والاقتصاد الثابت.[1] **(ينظر الملحق رقم 03 الذي يوضح محطة قطار مدينة الجزائر–البليدة ونمو القرى الاستيطانية).**

وقد اقترح الحاكم العام ماكماهون في عام 1868م، خلق مراكز زراعية بدلا من القرى المنجزة عبر سكة الحديد، وإن استبدال قرى الطريق بالمراكز الزراعية في عدة مشاريع كان هدفه الأساسي توفير موارد جديدة للمستوطنين والتي صارت الطرق عاجزة عن توفيرها.[2]

كانت السياسة الاستيطانية تهدف إلى تفكيك النسيج الاجتماعي الجزائري بشن حربا من نوع أخر جعلت الجزائريين يحارب بعضهم بعضا، ويقتل بعضهم بعضا، وهي حرب التفكيك التي هي من أساسيات كل استعمار، فلا يمكن لأي مستعمر أن يقر قراره وهو يرى أيدي من استعمرهم واحدة، ولهذا فإن الاستعمار الفرنسي لجأ إلى

[1] رضا حوحو، شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار (1830-1914)، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة قسنطينة، قسم التاريخ، 2004، 2005، ص 138.

[2] بن داهة، الاستيطان وملكية الأرض..، ص . 89.

كل المكايد التي تسهل له تفكيك المجتمع الجزائري ليلين له بعد ذلك، أو ليصيغه بعد ذلك كما يشتهي.[1]

وتعتبر سنة 1871 مميزة للاستيطان بالنسبة للفرنسيين فقد وصلت مجموعات مهمة من باريس،وأخرى من مقاطعتي الألزاس واللورين. إذا كان القرار المشيخي "سيناتوس كونسيلت" قد قسم القبيلة إلى دواوير وأنجز الخطوة الأولى نحو الملكية الخاصة والفردية بإنشاء ملكيات الدواوير والبلديات.[2]

- **القوانين الاستعمارية الاستيطانية**

كانت إدارة الاحتلال لإنجاح سياسة الاستيطان تفرض على الجزائريين جملة من القوانين والقرارات واللوائح كانت تهدف أساسا لتدمير الفرد والقبيلة وتفكيك النسيج الاجتماعي الجزائري، وكان أثرها وخيما على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين، خاصة بعد مصادرة وحجز أراضيهم الخصبة وتهجير القبائل والاستحواذ على المناطق الغنية بالثروات المعدنية، ومن بين أهم القوانين نذكر:

– المرسوم المؤرخ في عام **1845م:** القاضي بإنشاء حكم مدني في المناطق التي توجد بها جاليات أوروبية، وضمن هذا التنظيم يتضح أن السلطات الفرنسية أرادت أن تضع مقاليد حكم الجزائر في يد المستوطنين الأوروبيين، وقد ارتكز الاستعمار الفرنسي منذ المراحل الأولى للحملة على الاستيطان كدعامة أساسية وإيجاد مجتمع دخيل على الشعب الجزائري وأدركت فرنسا أن لا تواجد لها في الجزائر بدون مستوطنين مدنيين، فرنسيين أو أوروبيين يدعمون جيش الاحتلال.[3]

---

[1] جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمر 1954، الجزائر، 2010، ص . 69.

[2] FRANTZ FANON, Les damnés de la terre, Paris, éditions Maspero, 1956, p. 64.

[3] عباد صالح، المرجع السابق، ص6.

– **مرسوم كريميو المؤرخ في 24 أكتوبر 1870:** لقد أصدرت فرنسا عدة مراسيم في عهد أدولف كريميو لتحقيق رغبات المستوطنين الأوروبيين والمتمثلة في تقوية عدد السكان عن طريق تجنس اليهود، والمعروف بمرسوم **كريميو**[1] الذي سمح بموجبه ليهود الجزائر أن يحصلوا على الجنسية الفرنسية والتمتع بجميع الامتيازات التي يخولها القانون للمواطنين الفرنسيين دون أن يتخلى هؤلاء عن عقيدتهم وحقوقهم المدنية، وهذا من أجل تحقيق سياسة الاستيطان بسرعة وفعالية.[2]

– المرسوم المؤرخ في **24 ديسمبر 1870:** صدر هو الأخر في عهد اليهودي أدولف كريميو، القاضي بإلغاء المناطق العسكرية وتحويلها تدريجيا إلى النظام المدني. وبذلك فإن قوانين كريميو كرست هيمنة المستوطنين في الجزائر التي قسمت على ثلاثة عمالات فرنسية، من جهة، ومن جهة ثانية خلقت فئة اجتماعية أخرى هي يهود الجزائر بتجنسهم وإعطائهم حق المواطنة.[3]

ثانيا– د:انعكاسات السياسة الاستيطانية على المجتمع الجزائري:

كان للسياسة الاستيطانية بالغ الأثر على النمط الاجتماعي المحلي المتمثل في القبيلة بتفكيك بنيتها، فقد أفقدت مجموعة القرارات السلطة المعنوية للقبيلة والسلطة الروحية الثقافية لرجال الدين مما شكل هدما لبنيان المجتمع وموروثه الثقافي والحضاري ولا شك أن أسوء تخريب تعرضت له الجزائر تمثل في تخريب الفرد عبر إذلاله من خلال تلك القوانين الظالمة مثل قانون الغابات الذي حرم الجزائريين من الاستفادة من هذه الأخيرة، قد الحق أضرارا بالقبائل القريبة منها ، إذ كانت المخالفات

---

[1] نسبة إلى أدولف كريميو يهودي الأصل، بمجرد تعيينه مسؤولا عن الداخلية في حكومة الدفاع الوطني الفرنسي، حتى راح يصدر القرارات والمراسيم التي تخدم مصالح المستوطنين، الذين تمادوا خلال عهده في فرض سياستهم القائمة على إفقار الجزائريين والحد من سيطرة العسكريين. انظر: بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص . 98.

[2] صاري، تجريد الفلاحين الجزائريين ....، المرجع السابق، ص.77.

[3] بوضرساية، سياسة فرنسا...، المرجع السابق، ص . 99.

التي ترتكب في حق هذا القانون سببا في نفي عشائر بكاملها من مواطنها الأصلية إلى جهات أخرى ومصادرة أملاكها وإعطائها للمستوطنين بدون وجه حق.[1]

أفقدت هذه السياسة عشائر وقبائل أرضها فتبعثرت عائلاتها في جهات مختلفة من البلاد وفقدت بالتالي هويتها وروابطها القديمة لأن الأرض، وهي في أغلبيتها جماعية، كانت تشكل الإطار المادي الأساسي لبقاء القبيلة موحدة قرونا من الزمن، في مواجهة ضعف وسائل الإنتاج، من جهة ومواجهة الصراعات المسلحة التي عرفتها الجزائر خلال فترات طويلة من حياتها. [2]

وبعد تحقيق هذه الانتصارات السياسية تحولت أنظار القادة الفرنسيين إلى مسألة تعمير الجزائر بعناصر أوروبية وسعيا وراء تحقيق هذا الهدف رسموا خطة محكمة تتلخص في أخذ نصف أراضي الجزائريين سواء بإبعادهم عنها أو مصادرتها منهم، والاعتماد على الدولة لتموين مشاريع الإسكان والإقامة ولعل الشيء الذي جعل المستوطنين يقتنعون بنجاح خطة مشاركة الدولة في مساعداتهم للتغلب على الصعاب التي تعترض سبيلهم وهو تزايد عدد المهاجرين الفرنسيين.[3] وجاء في إحدى المجلات أنه:(.. يعتمد في انجاز المشاريع الخاصة بقرى المقاطعات بالدرجة الأولى أرباب العائلات ثم الرجال المتزوجين ثم مجموعات من فلاحي الكروم من الجنوب الفرنسي).[4]

---

[1] بوذراع، المرجع السابق، ص 283.

[2] عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830- 1960)، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة ، بيروت، 1983،ص .65.

[3] أوليفي لوكور غرانميزون، الجمهورية الإمبراطورية في سياسة الدولة العنصرية، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص . 42.

[4] فؤاد سعد زغلول، الجزائر في معركة التحرير، دار الكتب الشرقية، تونس، 1972، ص . 46.

وكان الهدف ككل من هذه الخطوة تكوين فرد جديد يتمثل في المهاجر الأجنبي الذي يحافظ على ثقافته وعاداته وتقاليده ونفوذه وأصبح المستوطنين داخل الجزائر يسعون إلى السيطرة على ثروات البلاد وإقامة دولة خاصة بهم في الجزائر.[1]

وقد شجعت الإمبراطورية الثانية الفرنسية ما بين 1852-1870 إنتاج الحبوب وتصديرها إلى فرنسا بسبب التأخير الحاصل في وصول القمح إليها بفعل حرب القرم 1854-1855، والحرب الفرنسية البروسية. وبعد نهب الأراضي الجيدة من ملاكها ودخول رأس المال، أخذت الهوة تتسع أكثر فأكثر بين القطاعين الأوروبي والمحلي. وفي سنة 1860م، لم يمثل الإنتاج الجزائري من القمح سوى 20 % من الإنتاج الإجمالي.[2]

والمتتبع لإنتاج البلاد من الحبوب، يجد أن مادة القمح قد بلغت نسبتها 80 % سنة 1860 وكذا الأمر بالنسبة إلى بقية الحبوب الأخرى كالشعير.[3]

وهذا التراجع الملحوظ في نسب عائدات المواد الزراعية أدى إلى تفشي ظاهرتي سوء التغذية والمجاعة خاصة في السنوات: 1839، 1897، 1920..**(ينظر الملحق رقم 04 المجاعة في الجزائر جراء السياسة الفرنسية)** وكان ذلك سببا مباشرا في انتشار الأوبئة في الجزائر كالتيفوس والكوليرا.[4]

ومما تقدم ذكره فإن فرنسا سعت لكي تجعل الجزائر أرضا للاستيطان تدعيما للاحتلال. ويمكن أن نلخص انعكاسات هذه السياسة في العناصر التالية:

- آثارا سلبية وخيمة في كافة ميادين الثقافية والدينية والاقتصادية والاجتماعية على الجزائريين.

---

[1] عبد الحميد زوزو، دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص . 66.

[2] عميراوي،آثار السياسة الاستعمارية ..، المرجع السابق، ص . 60-61.

[3] CARBONEL. J, l'Algérie Et Ses Produits, Publiée Par Le Syndicat Commercial Algérien, Alger, 1922, p 232.

[4] عبد الرحمان رزاقي، تجارة الجزائر الخارجية، ش .و.ن.ت، الجزائر، 1976، ص . 52.

– تحطيما للعائلات الجزائرية الكرى التي كانت تمثل القيادات للمجتمع الجزائري روحيا، وماديا، بل وحتى إداريا واجتماعيا، وسياسيا، ومزق المجتمع الجزائري شر ممزق وشرد وأفقر.(**ينظر الملحق رقم 05 الذي يوضح جرائم فرنسا ضد المدنيين في سنة 1830)**

– تحطيما ما كان يعرف بالبرجوازية الجزائرية في المدن الكبرى، وكانت تتألف من التجار والحرفيين، والقضاة، والمثقفين، فشردوا كذلك وزاحموا في أعماقهم وأنشطتهم المختلفة من طرف الجالية الأوروبية التي كانت تتصف بالشراهة في ميدان الاقتصاد، والغلظة والقسوة في ميدان السياسة والإدارة.[1]

[1]بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري..، المرجع السابق، ص . 53.

المحور الثاني: التشريعات العقارية الاستعمارية.

المحور الثاني: التشريعات العقارية الاستعمارية.

أولا: أ- مفهوم التشريع Législation

أولا: ب- مفهوم القانون

أولا: ج- الفرق بين التشريع والقانون

ثانيا: أهم النصوص القانونية العقارية

ثالثا: انعكاسات التشريعات العقارية الفرنسية

المحور الثاني: – التشريعات العقارية الاستعمارية.

أولا: أ– مفهوم التشريع Législation

إن القاعدة القانونية تتضمن تنظيما معينا لشان من شؤون الحياة، وهي تتضمن كذلك عنصر الإجبار الذي يجعل لها قوة ملزمة، ولذا فان لكل قاعدة من القواعد القانونية مصدر مادي تستمد منه مادتها، ومصدر رسمي تستمد منه قوتها في الإلزام.[1]

"من المعروف أن المستعمر لا يحكم ولا يتم له قيادة من يستعمرهم، إلا عندما يجعل من طاعته الواجب ومن قوته الحق ومن سياسته القانون"[2]

أولا: ب– مفهوم القانون

يقصد به مجموعة القواعد التي تطبق على الأشخاص في علاقاتهم الاجتماعية ويفرض عليهم احترامها ومراعاتها في سلوكهم بغية تحقيق النظام في المجتمع، حيث أنه لا يمكن للمجتمع العيش بنجاح إذا كان أفراده لا يخضعون لقوانين تحكمهم، ويفعلون ما يروق لهم دون مراعاة لواجباتهم وحقوقهم، فالقانون هو الذي يضع القواعد التي تحدد حقوق الأفراد وواجباتهم، ويضع الجزاء المناسب في حال مخالفة تلك القواعد والأسس، ويطبق الجزاء من قبل الحكومة، حيث تتغير القواعد القانونية باستمرار، وذلك تبعا للتطورات والتغيرات التي تحدث في المجتمع، وفي المجتمعات الديمقراطية يأتي في نص القانون أساليب لتعديل القوانين غير عادلة، وذلك لأن العدالة من مبادئ القانون الأساسية.

---

[1] الموسوعة السياسية الالكترونية، الموقع الالكتروني:
https://political-encyclopedia.org

[2] إبراهيم الهواري، خمسة قوانين تكشف الوجه المرعب للاستعمار الفرنسي في الجزائر، فيفري 2017. الموقع الالكتروني:
/https://www.sasapost.com/the_laws_of_france_against_algerians

وفي اللغة يرجع أصل كلمة قانون إلى الكلمة اليونانية (Kanun)، ومعناها العصا المستقيمة، وكانت تستخدم للدلالة على الاستقامة والنظام، ثم انتقلت من اليونانية إلى اللغة الفارسية بنفس اللفظ كانون بمعنى أصل الشيء وقياسه، ثم تم تعريبها لتأخذ احد المعنيين، أما الأصل أو الاستقامة، وفي الاصطلاح القانون هو : (أمر كلي ينطبق على جميع جزيئاته، التي تعرف أحكامها منه)، وجاء في معجم المعاني إن القانون هو: (مقياس كل شيء وطريقه).[1]

أولا: ج- الفرق بين التشريع والقانون

يستخدم أغلب الأشخاص هذين المصطلحين للدلالة نفسها، وإن صح ذلك في بعض الأحيان إلا انه غير صحيح إجمالا، فهناك فرق بين القانون والتشريع، ومن الفروقات بينهما:

* **الشمول:** القانون اشمل من التشريع، إذ يعد التشريع جزءا من القوانين التي يحكم بها القاضي، حيث أن القانون يشمل كل ما يحكم به القاضي من تشريع، أو عرف، أو قاعدة، أو حكم قضائي سابق، وبذلك فان كل تشريع قانون، وليس كل قانون تشريعا، والتشريع خاص أما القانون فعام.[2]

* **المصدر:** يصدر القانون من العرف، أو الدين، أو أحكام قضائية سابقة، أما التشريع فيصدر عن السلطة التشريعية.

* **كتابة النص:** يجب أن يكون نص التشريع مكتوبا، فإذا لم يكن مكتوبا فهو ليس تشريعا، أما القانون قد يكون مكتوبا وقد لا يكون مثل الأعراف والقواعد العامة.

* **الموضوع:** يجب أن يسعى التشريع إلى تنظيم سلوكيات الأفراد، وان يكون موضوعه قاعدة قانونية، وأن تكون هناك رقابة من السلطة التشريعية بعد إصدارها

[1] محمد سامر عاشور، مدخل إلى علم القانون، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018، ص 3.
[2] موسوعة موضوع العربية، من الموقع الالكتروني: https://mawdoo3.com.

للتشريع، ويجب أن يمر التشريع بمراحل شكلية كاملة إلى أن يتم نشره، بخلاف الأعراف والقواعد القانونية فهي لا تمر بالمراحل الشكلية.

* **الاستخدام:** إن كلمة القانون تستخدم في مجالات كثيرة غير المجال القانوني، مثلا نقول قانون الجاذبية، أو قانون العرض والطلب، ولكن لا يصح أن نقول تشريع الجاذبية أو تشريع العرض والطلب.[1]

ثانيا: أهم النصوص القانونية العقارية

ركزت فرنسا الاستعمارية في الجزائر على الاستنزاف الاقتصادي من خلال الاعتماد على ملكية العقار التي تعد الإطار القانوني الاقتصادي الوحيد الذي مكن للاستعمار الاستيطاني العمل بمقتضاه في القرن التاسع عشر الميلادي، هذا إلى جانب أن الأوروبيون الذين جاؤوا لاستيطان الجزائر بين سنوات 1830-1870م، لم يكونوا يتمتعون برؤوس أموال تمكنهم من التخصص في التجارة أو الصناعة بل كانت الفلاحة هي النشاط الذي بدا لهم أنه ممكنا حيث تحصلوا على الأراضي مجانا، فكانت الأهداف الأساسية التي تدفع الناس للهجرة هي الرغبة في أن يصبحوا ملاك أراضي من غير أن يكلفهم ذلك دفع فلس واحد فالدافع للهجرة هو الرغبة في تحقيق ثروات كبيرة إما عن طريق استغلال المزارع أو المضاربة العقارية.[2]

صاغت مختلف الأنظمة السياسية التي تعاقبت على الحكم بفرنسا بمختلف مشاربها الفكرية وتوجهاتها الاديولوجية مجموعة من القرارات واللوائح والقوانين والمراسيم ترمي جميعها إلى ضرورة ضم المزيد من الأراضي، وتوفير المساحات اللازمة والكافية لتكريس الاستعمار وتثبيت جذور الاستيطان، إذ استهدفت جميعها الجزائريين الملاك أصحابالأراضي الشرعيين من خلال تجريدهممن أراضيهمبمختلف

[1] موسوعة موضوع العربية ، المرجع السابق.
[2] اجيرون، المرجع السابق، ص 131.

الذرائع والأساليب، ومن أهم القرارات التي اعتبرت أشد خطورة على مستقبل الملكية العقارية في الجزائر نذكر:

– **قرار الكونت برنارد كلوزيل الصادر بتاريخ 8 و7 سبتمبر 1830:** بمقتضاه تقرر ضم أملاك البايلك وأراضي الموظفين الأتراك الذين غادروا البلاد، وأوقاف مكة والمدينة والموارد التي تدفعها المؤسسات لصالح المساجد وبهذان القراران تكون إدارة الاحتلال قد كشفت مبكرا عن أهدافها وتنكرت صراحة لبنود معاهدة 5 جويلية 1830.[1]

–**الأمرية المؤرخة في22 جويلية 1834:** أصدرتها إدارة الاحتلال تقتضي بتحديد طبيعة النظام الاستعماري في الجزائر وإمكانية البقاء فيها بإظهار النوايا بالبقاء من خلال العديد من المراسيم والقرارات الأولية للتحكم في العقار الجزائري، وفي 28 أوت 1832 فرضت هذه الأمرية إخضاع جميع المعاملات بين الجزائريين والأوروبيين إلى القوانين الفرنسية، بينما وحدت الامرية الأولى الوضعية القانونية للجزائر بالنسبة لفرنسا، فوضعت نوعية الأراضي التي ستطبق عليها النصوص التشريعية، بهدف انتزاع الملكيات ومصادرتها وفق هذا القانون وأعطت الموافقة لقادتها العسكريين بتنفيذ مشاريعهم الاستيطانية.[2]

– لتصبح هذه الامرية قانونا صدر في نفس التاريخ في 22 جويلية 1834م، بمقتضاه يمكن للإدارة الاستعمارية من إحكام قبضتها على الجزائر هذا إن دل على أمر فإنما يدل على أن فرنسا الاستعمارية هي فرنسا الأم، ينص على إلحاق الجزائر

[1] بن عدة داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية..، المرجع السابق، ص 305.
[2] محمد بليل، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881-1914، دار سنجاق الدين للكتاب ، الجزائر، ص ص119-120.

جزءا من التراب الفرنسي، يديرها حاكم عام يتبع رأسا لوزير الحربية في باريس ويساعده مجلس استشاري من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية.[1]

- المرسومين المؤرخين في: الفاتح نوفمبر 1844، و21 جويلية 1846

يقضي المرسوم الأول ببطلان قانونية شراء الأرض، وفرض المرسوم الثاني 21 جويلية 1846م،الذي نص على أن كل مواطن أصلي سندات ملكية، كما عمل على تحديد الملكيات انطلاقا منها، أما الأراضي التي ليس لها سندات ملكية وتلك التي لا يستطيع أحد إثبات ملكيتها فتحولت إلى ملكية الدولة التي سلمتها إلى المستعمر، وطالت ملكية الدولة أيضا الأراضي البور لافتراض أنها بدون مالك.[2]

يهدف هذان المرسومان إلى:

* طمأنة الجزائريين بالأمان على قطعهم الأرضية وملكياتهم مستقبلا.

* تسهيل عملية انتقال أراضي الجزائريين إلى المستوطنين.[3]

بموجب هذان المرسومين تم انتزاع 168 ألف هكتار في مدينة الجزائر وحدها عاد منها 95 ألف هكتار لقطاع الدولة و 37 ألف هكتار لصالح الأوروبيين.[4]ومن خلال هذان المرسومان بدأ التجسيد الفعلي لعملية الاستيطان الشامل في مستعمرة الجزائر.

- المرسوم المؤرخ في31 جويلية 1845م: مرسوم حكومي قاضي بالسماح للعسكريين بحجز الأراضي الزراعية في حالة حدوث أي نشاط عدائي للوجود الفرنسي إذ نصت المادة 10 منه على مصادرة أملاك الجزائريين الذين:

---

[1] بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري...، المرجع السابق، ص8.

[2] عدي ، المرجع السابق، ص 61.

[3] عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1873، الجزائر، 2005، ص 133.

[4] بن أشهنو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830 – 1962، تر: محمد يحي ربيع وآخرون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 27.

– اقترفوا اعملا عدائية ضد الفرنسيين أو ضد القبائل الخاضعة، أو قدموا مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للثائرين ضد فرنسا أو قاموا باتصالات معهم.

* أهملوا أراضيهم والتحقوا بالثوار.

* غادروا منازلهم لمدة تجاوزت ثلاثة أشهر دون إذن من السلطات الاستعمارية الفرنسية.

– **المرسوم المؤرخ في19 سبتمبر 1848م:** يقضي هذا المرسوم في مبادئه الأولى بمنح اعتماد مالي قدره خمسون مليون فرنك لوزارة الحربية لتمكينها من تغطية تكاليف السنوات الأربع1848–1851مالخاصة بإنشاء المستعمرات الفلاحية في مناطق الجزائر وكذلك للخدمات ذات المنفعة، ونصت المادة الثالثة من هذا المرسوم على أن المستوطنين المزارعين أو الراغبين في التحول إلى المزارعين سيتلقون من الدولة قطعا أرضية زراعية بشكل مجاني تتراوح مساحتها من اثنان إلى عشرة هكتار للعائلة الواحدة.[1]

المادة الرابعة نصت على أن المساعدات الخاصة باستصلاح الأراضي مهما كانت طبيعتها، فلا يمكن بحال من الأحوال أن تتجاوز ثلاث سنوات وبعد انقضاء هذه المدة فإن المباني المنجزة للمستوطنين والأراضي الممنوحة لهم تصبح ملكا شرعيا لهم شريطة الامتثال للمراسيم وللقرارات المنظمة للملكية في الجزائر.[2]

من هذا المرسوم تستشف أن مختلف المنشآت القاعدية التي قامت بها فرنسا في الجزائر تكاليفها جميعا من أموال الجزائريين وبسواعدهم أيضا. ولكن عوائدها تعود للخزينة الفرنسية دون الأخذ بعين الاعتبار لأدنى حقوق أصحاب البلاد ...

[1] بن داهة، الاستيطان والصراع...، المرجع السابق، ص 324.
[2] المرجع نفسه، ص 325.

- القانون المؤرخ في16 جوان 1851:

أكد هذا القانون علىأن الملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين الملاك الجزائريين، والملاك الفرنسيين أو غيرهم. وقد حضرت له لجنة تصدرها الجنرال دي لامورسيار أحد مؤكدي فكرة ترحيل الجزائريين وحشدهم في جهات معينة، وبمقتضاه أكد الملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين الملاك الجزائريين والملاك الفرنسيين أو غيرهم،[1]

وبمقتضى هذا القانون قد ترك جانبا هاما هو كيفية حصول الفرنسيين على أراضي الجزائريين الزراعية وسرعان ما بدأت الحكومة الفرنسية عملية حصر الأراضي التي تزرعها القبائل الجزائرية ورسمت خطة امتلاك الدولة لجزء هام منها وترك الباقي وعلته للمستوطنين، استندت الحكومة الفرنسية إلى ادعاء يقول أن الوطنيين لا يزرعون كل أراضيهم وأنهم ليس لديهم حجج رسمية تثبت ملكيتهم الشرعية لها، فتركت جزءا بسيطا من هذه الأراضي لهم، واستولت على الباقي وكانت هذه القبائل تعمل في نظام اشتراكي في زراعته ثم تقسم المحصول بين رجالها.[2]

الأمر الذي زعزع توازن المجتمع بشكل خطير بدأت الأراضي المخصصة لنظام استراحة الأرض والرعي والتي كانت واسعة كفاية قبل تطبيق هذا القانون فشهدت تناقضا يعني ذلك اختناقا بالنسبة للقبائل إلى أن السلطات الاستعمارية كانت تعي ذلك تماما، حيث كتب مستشار الدولة ليتبودوا في احد تقاريره يقول:" **لا يمكن حصر هؤلاء الناس فجأة ضمن خطوط هندسية متراصة في حين أنهم يحتاجون الصحراء شتاء والسهول التل في الربيع والصيف والجبال والغابات في فترات الجفاف**".[3]

---

[1] الاشرف، المرجع السابق، ص 14.
[2] جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1960، دار المعرفة، مصر، 1959، ص 230.
[3] عدي، المرجع السابق، ص 63.

- المرسوم المشيخي وبداية الملكية الفردية الصادر بتاريخ 22افريل1863:

تعتبر من أهم الوثائق التي ساهمت في التأسيس لتجسيد وتثبيت إدارة الاحتلال الفرنسي بالجزائر، من خلال ما نادت به من إنشاء الملكية الفردية داخل الملكية الجماعية. فجاءت على إثرها تطبيقات قانون الملكية المتمثل في:

- القرار سيناتوس كونسيلت المؤرخ في22 أفريل1863: وبعده صدر القانون المشيخي المتعلق بالتجنيس في 14 جويلية 1865. وهما أشدّ القوانين الاستعمارية بأسًا على الجزائريين، وعلى تثبيت الاستيطان سواء من الناحية المادية (ملكية الأرض سنة 1863) أو الناحية المعنوية (الأحوال الشخصية سنة 1865).

نص هذا القانون في المادة 07 منه، قابلية التبادل الحر في الملكية داخل القبيلة، ومنح للأوروبيين والشركات انطلاقة جديدة للاستيطان، بذلك أن هذا القانون قد سمح بإقامة الملكية الفردية ضمن الأراضي الجماعية، كما أن قسم القبيلة إلى دواوير، ومنح الدور القيادي للمكاتب العربية بدل القادة التقليديين.[1] لقد انتهت اللجان المكلفة بضبط حدود مساحة أراضي القبائل في إطار تنفيذ قانون سيناتوس كونسيلت، إلى إنهاء العمليتين الأولى والثانية عام 1870م، بضبط أقاليم 372 قبيلة، وإعادة تشكيلها ضمن 667 وحدة، وقد أسفرت أشغال اللجنة عن استخلاص حوالي ثلاثة ملايين من أراضي الملك.[2]

وهكذا استمر تفكيك الأملاك الجماعية، أمام توسع المستوطنين الجدد المدججين برعاية الإدارة ونفوذ أصحاب المال. إذ يعتبر هذا القانون منعرجا حاسما في تاريخ الملكية العقارية لما نتجت عنه من آثار بليغة الخطورة على مستقبل البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري ، فاستبدل حق استفادة القبائل الجزائرية

[1] عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنون، المرجع السابق، ص 165.

[2] CAVELLI MARCEL, André, Emile, Etat De La Propriété Rural En Algérie, Thèse Pour Le Doctorat lmp. Victor Heintz, Alger, 1935, p.34.

من الأراضي العروش بملكيتها وفرض تقسيمها للدواوير والأفراد لتفتيتها وتحويلها إلى ملكيات فردية بغرض تحقيق الترقية الثقافية للجزائريين إلى جذبهم للحضارة الفرنسية وذلك من خلال تكثف المعاملات العقارية مع المستوطنين وتأثرهم بهم،[1] بذلك انتقلت مساحات هائلة من الأراضي إلى السلطات الاستعمارية والمستوطنين بلغت قرابة ستة ملايين هكتار عام 1866 منها 508 ألف هكتار من الأراضي الزراعية للمحتلين وتحول كثير من الجزائريين من ملاكين أي خماسين في حقولهم لا يحصلون سوى ما يسد رمقهم فاضطر الكثير ممن احتفظ ببعض الملكيات الصغيرة إلى الاستدانة لشراء البذور من الأوروبيين أو اليهود بفوائد بعضها 20% شهريا أي 240 سنويا[2].

كما أصدرت السلطات الفرنسية العديد من المراسيم تتعلق بالجزائر، تهدف إلى نقل السلطة من العسكريين إلى المستوطنين:

-**المرسوم المؤرخ في1870/10/04**:بمقتضاه تم منح ست مقاعد في البرلمان الفرنسي للمستوطنين بدل أربع مقاعد.

- **المرسوم المؤرخ في1870/10/08:** والذي يقضيبتوسيع دائرة الحكم المدني إلى جميع المناطق العسكرية في المستعمرة.

- **المرسوم المؤرخ في1870/10/24:** بمقتضاه تم إنشاء منصب الحاكم العام المدني بدلا عن الحاكم العام العسكري.

- **المرسوم المؤرخ في1870/12/24:** والذي يقضي بتوسيع نفوذ المستوطنين في المناطق التي سكانها جزائريون.[3]

[1] صاري، المرجع السابق، ص 99.
[2] بوعزيز، الحالة الاقتصادية والاجتماعية..، المرجع السابق، ص 155.
[3] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 157.

ثالثا: انعكاسات التشريعات الفرنسية

أ- **تفكيك ونزع الملكية:** منذ الوجود الفرنسي في الجزائر انكشفت نواياه العدوانية وضرب ببنود المعاهدة الاستسلام عرض الحائط خاصة ما تعلق بالممتلكات "...لن ينال من حرية السكان من جميع الطبقات ولا من ديانتهم وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم، ان القائد العام يتعهد بشرفه على احترام ذلك!.". ونستشف ذلك من سلسلة القرارات الصادرة بدء من 08 سبتمبر 1830، فقد شهدت الملكية العقارية عقب الاحتلال فوضى عارمة خاصة بعد سقوط مدينة الجزائر، كان سببها الرئيسي سقوط حكومة الداي واستباحة الجيش الفرنسي للملكيات العقارية المبنية والزراعية، فنزع الملكية من يد الجزائريين هو الشرط الاساسي الذي لا مناص منه لاستيطان الفرنسيين، واضاف احد المتحمسين الفرنسيين: (ليس لدينا الوقت للحديث عن الحقوق..نزع الملكية من الجزائريين هو الشرط الاول، الشرط الذي لا يمكن تجنبه من اجل الاستيلاء على الأرض..)[1]

أن نزع الممتلكات من أصحابها كان يجري وفق تنظير قانوني وفلسفي خطير فقد عبر عن ذلك **روسات بابلون** الذي خلص إلى القول ان تجريد الجزائريين من ممتلكاتهم هو الشرط الاول والحتمي لاستئثار الفرنسيين بالأرض.

ومن النماذج التي كانت ضحية لهذه التنظيرات القانونية نجد: قبيلة عكرمة الغرابة الواقعة في قسم مستغانم على ضفاف وادي يلل، فقد تم تحديد اراضيها المقدرة بـ 8.025 هكتار والتي اقتطعت منها مساحة تقدر بـ 1.200 هكتار من أجود أراضيها لإنشاء مركز **يلل** الاستيطاني.[2]

[1] رفاف شهر زاد، سياب خيرة، التشريعات العقارية الفرنسية اداة اخرى لسلب املاك الجزائريين 1830-1873، دراسة في المحتوى والنتائج، مجلة الاحياء المجلد 20، العدد 26، سبتمبر 2020، ص 750.
[2] المرجع نفسه، ص 750.

- **الحجز والمصادرة:** بموجب قوانين تعسفية حجزت الإدارة الاستعمارية وصادرة العديد من أراضي المدنيين فكانت أداة فعالة للضرب بقوة على أيدي القبائل الثائرة أو المساندة للمقاومات الشعبية حيث استغلت من طرف سلطة الاحتلال الفرنسي كعقوبة قمعية، لتحقيق غاية مزدوجة تتمثل في قمع التمردات تحت طائلة تحقيق الأمن بالمستعمرة، وفي نفس الوقت اتخاذ الحجز والمصادرة كمبرر للحصول على مزيد من الأراضي الضرورية لتقديمها لمشاريع الاستيطان.

ومع اشتدادا ثورة الأمير عبد القادر خاصة بعد نقض الاستعمار الفرنسي لمعاهدة دي ميشال منذ 1839، وامتداد الثورة إلى متيجة وضواحي مدينة الجزائر، في هذه الظروف لجات السلطات الاستعمارية الى سلاحها الامثل وهو تطبيق الحجز، حيث تمت مصادرة اراضي القاطنين في محيط معسكرفي قطر يمتد على 2.5 كلم ، بقرار 30 ماي و23 جوان 1841 بموجب قراري 14 فيفري و04 ماي 1842، صادرت الادارة الاستعمارية اراضي القبائل التي ساندت مقاومة الامير عبد القادر في تلمسان (سيدي بومدين، وعين الحوت).

ومن نتائج هذه القرارات المجحفة فقدان بني عامر لأكثر من نصف أراضيها، فقبيلة أولاد ابراهيم مثلاكانت تملك 76.683هكتار سنة 1845، ولم يبق لها سنة 1849م سوى 4.609 هكتار، وبهذا تكون هذه القبيلة قد ضيعت في مدة اربع سنوات فقط حوالي 72.074 هكتار من اراضيها اي بنسبة 60% بمعدل 18.018 هكتار للسنة الواحدة.[1]

[1] رفاف، سياب، المرجع السابق، ص 750.

المحور الثالث: – المكاتب العربية.

المحور الثالث: – المكاتب العربية.

أولا: نشأتها

ثانيا: مفهوم المكتب العربي

ثالثا: أهداف المكاتب العربية ومهامها

رابعا: دور المكاتب العربية وموقف الجزائريين منها

المحور الثالث: – المكاتب العربية.

أولا: نشأتها

أسندت رئاسة إدارة الشؤون العربية التي أعيد تأسيسها في 15افريل1837، للرائد **بيليسي**،[1] خلفه النقيب **الونفيل** سنة 1839 بعد احتلال مدينة قسنطينة يوم 13أكتوبر1837، لتجد الإدارة الاستعمارية نفسها أمام نفس المشكل الذي واجهته عشية احتلال مدينة الجزائر وهو إدارة الجزائريين،[2] والذي ارتأى للحل هو الجنرال فالي حيث حافظ على شكل الإدارة العثمانية،[3] في تسيير البلاد، كما حافظ على بعض الموظفين الإداريين أثناء الحكم العثماني مثل: احمد بن أمين السكة وغيره، إذ قامت الإدارة الاستعمارية بمنحهم أسماء تشريفية مثل: القائد والشيخ والأغا والخليفة وغيرها.[4]

صدر بتاريخ 13 جانفي 1841، امرأ أنشئ تحت رقابة المديرية الداخلية في لجنة مكونة من خمسة أعضاء مسلمين يساعدهم مكتب يشمل السكرتير الفرنسي ووكيل المال وشاوش وشخصين عدليين وممثل المديرية الداخلية بمساعدة مجلس الشورى الذي يعمل على توجيه أعضائه والملاحظ أن العنصر الفرنسي أصبح ينمو بسرعة ففي جويلية 1843 ضم السكرتير المترجم ورئيس المكتب وعاملين ، ولتبرير هذه الزيادة أشار مدير الداخلية في جلسة مجلس الإدارة للمستعمرة إلى أن المكتب سيصبح "المكتب العربي لمديرية الداخلية" بينما العنوان الرسمي له سيبقى"مكتب الإحسان" الذي يرتبط باسم "**ديلا بور**" المواطن الحاذق الذي اخذ يوسع في كل مرة

---

[1] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص51.
[2] اجيرون، المرجع السابق، ص 249.
[3] صالح فركوس، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871، منشورات جامعة باجي مختار ، الجزائر، 2006، ص18.
[4] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992، ص 61.

خدماته ليحصل على ترقية حتى درجة مدير المكتب العربي لمقاطعة الجزائر، وفيما يتعلق (بجاك دينيس ديلا بورت) فإنه ولد بطرابلس الغرب عام 1877 وهو ابن القنصل قديم لفرنسا وقد لعبت هذه العائلة دورا كبيرا في العلاقات بين فرنسا والدول الإسلامية وعين مترجم لرئيس الجيش الأفريقي في سنة 1832 ليصبح سنة 1836 مدير الشؤون العربية، وقد استطاع بفضل خبرته أن يحصل على ترقيات سريعة وقد سمح له ذلك بإنشاء مكتب الإحسان الذي فتح به آفاقا جديدة استطاع بعدها أن يضفر بالبقاء في الجزائر وان يرتمي في المشاكل الإدارية والمدنية للأهلي، وقد أسندت له مديرية المال لتسيير مداخيل الحبوس للمسجد الكبير نتيجة للتطور الذي حدث في مكتب الإحسان فصدر أمر 20 اكتوبر 1843أقر بإعادة تنظيم مديرية المال تحت اسم "قطاعات الإحسان والدين الإسلامي".[1]

أضحت المكاتب العربية التي أوجدتها الإدارة الاستعمارية في كل مكان وسيلة لقهر الجزائريين، التي كان على رأس السلم الإداري ضابط"عقيد" ومعه معاونين من المتبرعين والجنود،[2] وبعد مناقشات عديدة حول الإدارة الاستعمارية في الجزائر، أنشأت إدارة المكاتب العربية بمقتضى مرسوم وزاري في 1 فيفري 1844.[3]

ثانيا: تعريف المكتب العربي

تعرف المكاتب العربية بأنها المؤسسة التي يتمثل موضوعها في ضمان تهدئة القبائل بصفة دائمة، وذلك بإرادة عامة ومنتظمة، وكذلك تهيئة السبل بالاستيطان

[1] عميراوي أحميدة، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 117،118.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص62.

[3] شارل اندري جوليان، إفريقيا الشمالية القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم الطيب وآخرون، الدار التونسية للطباعة، الجزائر، 1976، ص 41.

الفرنسي، وذلك عن طريق توفير الأمن العام، وحماية كل المصالح الشرعية وزيادة الرخاء لدى الجزائريين، وهذا التعريف يعود إلى الضابط "**دوماس**"[1]

كما أن هذه المؤسسة يميلون أكثر للحلول السلمية لكل المشاكل التي كانت تتطلب أحيانا استعمال القوة ضد الجزائريين، كما تعمل المكاتب العربية على التغلب على العراقيل التي تواجههم، مثل اختلاف المجتمع الجزائري عن المجتمع الفرنسي في اللغة والعادات والتقاليد والدين..، كما أن هؤلاء الموظفون يقومون بدراسة البلاد من الاستعداد لمواجهة أي انتفاضة وتحضير قوة عسكرية لهذا الغرض.[2]

وتعرف المكاتب العربية على أنها همزة الوصل بين الجنس الأوروبي والجنس المحلي.[3]

ثالثا: أهداف المكاتب العربية ومهامها الإدارية

ثالثا- أ: أهداف المكاتب العربية

* التمكين للاستعمار والعمل على إخضاع القبائل للسلطة الاستعمارية.

* مراقبة تحركات القبائل وحراسة المشبوه منهم.

* مراقبة الزوايا والقادة الروحيين.

* مساعدة القادة العسكريين بالبلاد في إدارة الجزائريين وتنفيذ أوامرهم مع توجيه السياسة الاستعمارية.

* التمهيد لطرق الاحتلال والاتصال والتجارة الاستعمارية عن طريق إقرار الأمن والاستقرار.

* استخلاص الضريبة.

---

[1] عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 177.

[2] فركوس، المرجع السابق، ص20.

[3] زوزو، المرجع السابق، ص 180.

* التقليص من نفوذ رؤساء الأسر الكبيرة.

* تولى مهمة القضاء والفصل في خصومات الجزائريين...

وعلى أي حال، فإن الأهداف التي من أجلها أنشئت المكاتب العربية كثيرة، وهي أهداف في صالح الاستعمار قصد ترسيخ فكرة" الجزائر فرنسية". وهي في كل الأحوال ليست " إدارة كما يرغب الجزائريون المسلمون، إذ تستجيب لحاجياتهم أو تعمل على ترقيتهم أو تحسين ظروف حياتهم، بل كانت جزء لا يتجزأ من الآلة الاستعمارية التي زرعت الموت والدمار واتت على الأخضر واليابس.[1]

ثالثا- ب: مهامها الإدارية

- تحضير وتنظيم المراسلات والإصلاح على احتياجات الجزائريين.
- ضبط الإحصائيات والتعرف على المواد الخاضعة للضريبة.
- مراقبة مصالح القضاء الإسلامي.
- مراقبة التعليم العمومي في القبائل والمدارس العربية والفرنسية.
- مراقبة التجمعات الدينية والزوايا.
- تسجيل سيرة قادة "الأهالي " والشخصيات والعائلات ذات النفوذ.
- جمع المعلومات الطبوغرافية والتاريخية ومختلف الوثائق الخاصة بالمقابل.
- مراقبة دور الضيافة وإدارة مصلحة "الصبايحية" و"الخيالة" و"العسكر".
- تأسيس المكتب عند القبائل ومراقبة الأشغال المنجزة وقيادة فرق التربص.
- معاينة الحالة المدنية في القبائل وضبط حسابات الدراهم الإضافية .
- التمهيد لطرق الاحتلال والاتصال والتجارة الاستعمارية عن طريق إقرار الأمن والاستقرار.

[1] فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر.. ، المرجع السابق، ص 73.

– التقليص من نفوذ الأسر الكبيرة.[1]

رابعا: دور المكاتب العربية وموقف الجزائريين منها

رابعا: أ– دور المكاتب العربية

قامت المكاتب العربية بدور فعال في إخضاع القبائل الجزائرية لخدمة مصالح الاستعمار الفرنسي، إذ دعمت عمليات الجوسسة، إضافة إلى المساعدات الكبيرة التي قدمتها للقوات الفرنسية للقضاء على المقاومة الشعبية تحت إمرة الأمير عبد القادر، حيث لعب العملاء الذين أوجدتهم هذه المكاتب دورا كبيرا في الكشف عن مصادر تموين قوات الأمير، وهو ما كان له تأثير جد سلبي عليهم، حيث مكنت الجيش الفرنسي من مراقبة تحركاتهم. ومن جهة ثانية كانت مهمتها جمع المعلومات الخاصة بالسكان وتسريبها إلى القوات الفرنسية وهو ما أدى إلى تقوية نفوذها، كما مكن ذلك الضباط الفرنسيون من جمع الضرائب التي كانت أموالها تسيل لعابهم. كما كانت التعليمات الفرنسية تحرص على أن تقوم المكاتب العربية بإقناع الجزائريين بجدوى السياسة الفرنسية لتقوية مصالحهم وتنمية ثرواتهم.[2]

سمحت المكاتب العربية للسلطات الفرنسية بمعرفة تشكيلة المجتمع الجزائري، وهو ما مكنها من خلق خلافات قبلية في أوساطه، وإضعاف المقاومة الشعبية الوطنية، وبسط النفوذ الفرنسي في مختلف المناطق، كما أن الوظيفة الأساسية لرؤساء المكاتب العربية ، بصفتهم ينتمون إلى السلطة العسكرية، هي جمع المعلومات التي تخدم الجيش وتساعده على تقوية نفوذه، وإحصاء الأراضي ومعرفة مجاري المياه، والتنظيم الاجتماعي الموجود في أوساط العشائر، وتحديد نوعية

[1] راضية بن جبرو، المكاتب العربية ودورها في إنجاح السياسة الفرنسية في الجزائر 1844-1900، مذكرة ماستر تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 22.

[2] حرشوش كريمة، جرائم الجنرالات الفرنسيين ضد مقاومة الأمير عبد القادر في الجزائر من خلال أدبياتهم 1832-1847 نماذج، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد العلوم والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، ص 246.

المداخيل المالية، حتى يتمكن الضباط من الحصول عليها وذلك عن طريق جمع الضرائب وبهذا يتحقق تفكيك المجتمع الجزائري والقضاء على وحدته، والقضاء على المقاومة التي كان يسعى الأمير عبد القادر إلى تقويتها.

يذكر **بكيي** أن تمسك ضباط المكاتب العربية بمناصبهم الإدارية، زادت من حدة تأثيرها السلبي على المستوطنين، ولذلك فقد تعرضت المكاتب العربية للعديد من الانتقادات والاعتراضات، فقد اعتبرها معظمهم على أنها نظام فاسد لا يسبب إلا الجوع والفقر والاستبداد ، خاصة في المناطق العسكرية عكس المناطق المدنية التي كانت تتمتع بالرفاهية ، وعليه فالمستوطنون الأوروبيون تجدهم ينددون بهذا النظام المجحف في حقهم، ويطالبون بإبعاده عن المجال السياسي، وإحلال محله نظاما مدنيا يمكنهم من فرض هيمنتهم، وادعوا أن مهامه كانت تخدم مصالح المؤسسة العسكرية.

وبعد أن قويت شوكت المستوطنين في البلاد، تم إصدار قرار 24 ديسمبر 1870، الرامي إلى حل المكاتب العربية ، وتحويل المناطق التابعة للمكاتب العربية إلى مناطق تابعة للنظام المدني في المقاطعات الثلاث: وهران، قسنطينة، الجزائر، وهو ما يبين بان مصالح الجزائريين مرهونة في أيدي المستوطنين من جهة ومهضومة من طرف الساسة الفرنسيين.[1]

رابعا: ب- موقف الجزائريين من المكاتب العربية

استطاعت الطرق الصوفية في الجزائر أن تحفظ بالإسلام بالجزائر أمام ما تحيكه السياسة الفرنسية من تنصير وتمسيح وطمس للهوية العربية والإسلامية، فأعلنوا الجهاد ضد هذا المستدمر وحاربوه بكل ما أوتوا من قوة.

[1] حرشوش، المرجع السابق، ص 247.

ومثالا على ذلك الأمير عبد القادر الذي ينتمي إلى الطرقة القادرية، الذي الحق بالعدو خسائر لمدة تزيد عن ستة سنوات، مما أدى بالماريشال "بيجو" يطلب منه الهدنة وعقد معاهدة التافنة، لقد حرص الأمير على حث الجزائريين بالجهاد ضد الكفار.

كما شكل الصعود السريع لنظام الطريقة الرحمانية مصدرا حقيقيا لانشغال الإدارة الاستعمارية، وهاجسا لها، ولم تجد جميع الحلول التي وضعت للحد من تطور هذه الحركة ذات الفعالية التي تلت حركة المدنيين والعسكريين ومن بين رجالها الحداد، المقراني...، وعجزت المحتل على صد هذا التيار الذي اتخذ بمرور الأيام أبعادا خطيرة وسبب فشل الإدارة الاستعمارية في القضاء على الطريقة الرحمانية واعتماد شيوخها العمل السري في جهادهم.[1]

كما وزع مقدمي الطريقة التجانية مناشير على الجزائريين ضد المحتل الفرنسي، ودعوة الناس لمقاطعة الإدارة الفرنسية، وهذا استنادا للتحقيق الذي قام به النقيب "بوتان" مسؤول المكتب العربي، ومن بين هؤلاء المقدمين " سي الطاهري أبو الطيب" مقدم الزاوية التيجانية بتلمسان.

من بين رجال الصوفية الذين واجهوا الاستعمار هو الشريف محمد بن عبد الله بومعزة ينتمي إلى الطريقة الطيبية أو الدرقدية، حمل السلاح ضد العدو الغاصب وامتدت ثورته من 1844 إلى 1847، وكان يحث الناس على الجهاد، حاول الضابط الفرنسي بيباتريكس رئيس المكتب العربي اعتراض طريق بومعزة وجنوده فقاموا بقتله وقطع رأسه ويديه وحملوه إلى الجهات الجبلية ليشجعوا الناس على حمل السلاح.[2]

[1] مياد، المرجع السابق، ص31.
[2] المرجع نفسه، ص 32.

المحور الرابع: – سياسة الإبادة الجماعية.

المحور الرابع: – سياسة الإبادة الجماعية.

أولا:مفهوم الإبادة الجماعية

ثانيا: إبادة قرى بأكملها

ثالثا: الإبادة داخل المغارات

رابعا: الإبادة في الزعاطشة والصحراء

خامسا: في منطقة القبائل

المحور الرابع: – سياسة الإبادة الجماعية.

أولا: مفهوم الإبادة الجماعية

بموجب المادة 02 من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية تعرف الإبادة الجماعية على أنها أي من الأفعال التالية، المرتكبة بقصد تدمير الكلي أو الجزئي لجماعة أو اثنيه أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه:

أ– قتل أعضاء من الجماعة.

– إلحاق أذى بدني أو معنوي جسيم بأعضاء من الجماعة.

– إخضاع الجماعة، عمدا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا.

– فرض تدابير تهدف إلى الحيلولة دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

– نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى..

ويرد أيضا تعريف للإبادة الجماعية في ذات العبارات في المادة 06 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي اعتمد في روما في جويلية 1998. ويشمل اختصاص المحكمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية. وتعتبر جريمة الإبادة الجماعية مختلفة عن مفاهيم المذابح الجماعية وأعمال الاضطهاد والهجمات المتعمدة ضد المدنيين، التي توصف بأنها جرائم ضد الإنسانية.

وقد واجه تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية عدة مشاكل منها ما يتعلق بتفسير معنى الإبادة الجماعية ومنها ما يختص بضعف الآليات العقابية المنصوص عليها.[1]

[1] منظمة أطباء بلا حدود، القاموس العملي للقانون الإنساني، هيئة منظمة أطباء بلا حدود للنشر والتوزيع، باريس، 1971. من الموقع الالكتروني:
https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/bd-jm-yw/

ثانيا: إبادة الاستعمار الفرنسي قرى بأكملها

صرح الجنرال كلوزيل الذي كان موجودا بالبليدة في نوفمبر 1830، بعد أن أعطى أوامره للتقتيل الجماعي بقوله: "إني أمرت جنودي بالتخريب وحرق كل من يعترض طريقهم ، وعن حقيقة الحرب هي ليست من أجل زيادة النوع البشري". **(ينظر الملحق رقم 06 من سياسة الإبادة الجماعية الفرنسية في الجزائر)**

دخل كلوزيل إلى البليدة في 18 نوفمبر، فاحتل مسجدها وحوله إلى مستشفى عسكري وطارد سكانها إلى الغابات وانتقم من سكانها الباقين وتسببت المدفعية في استشهاد 800 شهيد في 25 نوفمبر 1830.

كان الدوق دوريفيقو مشبعا بروح الانتقام وحب القتال جاء بـ 16 ألف جندي نوى بها القضاء على حركة المقاومة الشعبية فاستعمل سياسة المكر والمصانعة والعنف والبطش فاحرق ودمر وذبح وسفك. أباح هذا الأخير كل الطرق مع الجزائريين، من إبادة المدنيين وقتل المبعوثين المفوضين، رغم رخص المرور المعطاة لهم للحماية، وكان هو المسؤول عن إبادة قبيلة العوفية[1]

❖ **إبادة قبيلة العوفية في 05 افريل 1832 :**

وهي قبيلة صغيرة تسكن في ضواحي الدار المربعة قرب الحراش، أما سبب الإبادة، فيعود إلى أن شيخ العرب فرحات ابن سعيد–الذي كان العداء بينه وبين احمد باي– قد أرسل وفدا إلى دوروفيغو، لطلب دعم الفرنسيين ضد عدوهم، فاستقبلهم استقبالا حارا، وفي 05افريل1832 عادوا، منقلبين إلى شيخهم بأنواع الهدايا الثمينة، ولما وصلوا إلى طرف سهل متيجة، انقض عليهم جيش من قبائل الجبل فاستقوا ما معهم، وتعرضوا للهجوم والنهب في أراضي قبيلة العوفية. فعاد الوفد إلى

[1] شريخي ، عيساوي، المرجع السابق، ص ص 44-45.

الجزائر، واشتكى على ما حصل له، فبعث دوريفيغو[1] رجاله في الحال، ليبيدوا القبيلة الصغيرة، دون أن يتأكد من صحة تواطؤ سكان المنطقة على السرقة.

وفي ليلة 06 إلى 07أفريل، خرج ثلاثمائة من قناصة إفريقيا، وثلاثمائة رجل من اللفيف الأجنبي، وأحاطوا بالقبيلة، وكانت الفرقة الأولى تحت قيادة الجنرال فودوس، والثانية بقيادة العقيد شاونبرغ، وقام المفترسون المنفذون لهذه المهمة البربرية، على القبيلة التي كانت نائمة تحت الخيام- بتقتيل الجميع، دون التفريق بين السن والجنس، وبين النساء والشيوخ والأطفال. ولقد قدر المؤرخ كاميل روسي عدد القتلى بقوله: بقد قتلوا ستين شخصا، من بينهم رحالتين ألمانيتين.**(ينظر الملحق رقم 07 مجزرة قبيلة العوفية بالحراش05افريل1832)**

تحدثت عديد المصادر حول هذه المجزرة الرهيبة، فقد ذكر جول روا: سمعت احدهم يقول مشيرا إلى العجائز، بان روم أذنيها مقطوع بعدما انتزع الجنود الحلي التي علقتها عليهما. وأضاف **هيريسون** قائلا: ..وبعد نهاية هذه المهمة، عاد الجنود إلى المعسكر ومعهم برميل مملوء بالأذان.. ولقد كانت قيمة الزوج من أذان الجزائريات عشرة فرنكات.

وأذيع بيان في 08افريل، أشاد بالارتياح العميق للجنرال أمام شجاعة الجنود أثناء الإبادة، وأرغم سكان المدينة على إنارة المتاجر، وتركها مفتوحة إلى ساعة متأخرة. كما أرغم البارون بيشون –مستشار الدولة والمسؤول المدني- على إقامة حفل ساهر في داره، بالرغم من احتجاج الإدارة المدنية عن هذه الإبادة.[2]

[1] كان مساعدا للجنرال بارتيزين خلال تحويل مسجد إلى كاتدرائية، اتهمه في النهاية بلعب دور مزدوج وقام بنفيه، واستقر في باريس التي واصل منها القيام بأعماله، للاستزادة ينظر: جوليان، المرجع السابق، ص177.
[2] شريخي، عيساوي، المرجع السابق، ص 47.

ثالثا: الإبادة داخل المغارات

لم تتوقف عمليات الإبادة التي لحقت بالجزائريين من مذابح جماعية ، وتقتيل، وتنكيل بالجثث، بل لقد لجأ بيجو وضباطه إلى وسائل أخرى لإبادة الجزائريين، والتي تمثلت هذه المرة في محاصرة الجزائريين داخل مغارات تحت الأرض، ومنعهم من الخروج حتى الاختناق.

كان كافيينياك أول من طبق هذه الطريقة، وذكر ذلك المؤرخ كاميل روسي بقوله: خرج كافيناك سنة 1844 في عملية عسكرية على الضفة اليسرى من واد الشلف، متوجها إلى قبائل سبيعة التي اعتصمت داخل المغارات، وبعد رفض أفرادها الاستسلام.... اصدر كافيناك[1] أوامره بمهاجمة إحدى المغارات الأخرى.. وفي اليوم التالي اضطر المحاصرون، الذين مات بعضهم اختناقا على أن يخرجوا.

كما اعترف كافيناك بجريمته في إبادة قبيلة بني صبيح عام 1844، بقوله: لقد تولى الجنود جمع كميات هائلة من أنواع الحطب، ثم كدسوها عند مدخل المغارة، التي حملنا قبيلة بني صبيح على اللجوء إليها بكل ما تملك من متاع وحيوانات، وفي المساء أضرمت النيران، وأخذت الاحتياطات حتى يتمكن أيا كان من الخروج حيا.

ولم تتوقف الجريمة عند هذا الحد، فبعد حوالي عام قام العقيد كانروبا بجمع الأفراد الناجين، والذين كانوا خارج أراضي القبيلة، وقادهم إلى مغارة ثانية، وأمر ببناء جميع مخارجها، ولقد علق السيد برار على هذه الجريمة، بقوله: **(لقد ظلت تلك المقبرة، التي ضمت خمسمائة شخص مغلقة، وبداخلها جثث رجال، ونساء، وأطفال، وقطعان ، تتآكل أو يأكلها التراب).**[2]

---

[1] **كافينياك**: هو لويس اوجين كافينياك، ولد في 15 اكتوبر 1802، بالعاصمة الفرنسية، التحق بالمدرسة المتعددة التقنيات، حصل على رتبة ملازم في سلك الهندسة ، عاش أصداء ثورة باريس 1830، ثم كلف بمهام عسكرية بالجزائر وكلفه كلوزيل شخصيا بالاحتفاظ بتلمسان، وهي وظائف قلدته الكثير من الأوسمة بعدما قاد الحملات واقترف الجرائم في حق الجزائريين.. للاستزادة ينظر: الاشرف، المرجع السابق، ص 318.

[2] شريخي، عيساوي، المرجع السابق، ص 47.

❖ **إبادة قبيلة أولاد رياح بغار الفراشيش جوان 1845**

وفي السنة الموالية قام العقيد –آنذاك– بيليسي[1] بعمل أشنع من الأول، وذلك بإبادته قبيلة أولاد رياح بغار الفراشيش، في ناحية الظهرة، في شهر جوان 1845 بعد مرحلة الهدوء الذي أعقب انتصار ايسلي، في نهاية الحرب مع المغرب. فقد وقعت معركة كبيرة في جانفي 1845 بناحية الظهرة، تعرف عند الفرنسيين بانتفاضة الطرق الصوفية، ورغم حرب الإبادة التي قام بها سانت أرنو، فإن بومعزة ظل صامدا، فأضاف **بيجو** فرقتين عسكريتين **لسانت أرنو وبيليسي**، وعبا لهما ألفي جندي لضمان أن هذه الأحداث لا تمتد إلى الجزائر عبر تنس. كما وجه بيجو رسالة إلى **بيليسي** من الشلف، في 11 جوان 1845، يقول له فيها: **إذا التجأ هؤلاء قطاع الطرق إلى مغاراتهم، فافعل معهم كما فعل كافيناك بقبيلة صبيحة، شدد في تدخينهم حتى يموتوا كالثعالب.**[2]

وبالفعل نزحت قبيلة أولاد رياح إلى غار الفراشيش، وكان عددهم حوالي ألف شخص، بين نساء ورجال، بالإضافة إلى ماشيتهم، وأمتعتهم التي حصنوها كذلك في هذا الغار، ولقد عسكر **بيليسي** فوق نفس الصخرة، التي توجد تحتها الكهوف، في 18 جوان. وبعد رفض القبيلة الاستسلام والخروج، أمر بيليسي جنوده بجلب حزم الحطب، ووضعها في المدخل الرئيسي، ثم أمرهم بإشعالها.

---

[1] **بيليسي**: يعد من أحسن تلاميذ الجنرال بيجو، التحق بالجيش الفرنسي سنة 1813، ثم تحصل على رتبة ملازم أول سنة 1821، وشارك في الحملة العسكرية على الجزائر في سنة 1830، وفي سنة 1842 عين نائب قائد الأركان لجيوش فرنسا في الجزائر، واقترف عدة جرائم بشعة في حق الجزائريين، عين كأول حاكم عام على الجزائر بعد نهاية عهد وزارة الجزائر والمستعمرات (1860-1858)، لم يكن على توافق كبير مع سياسة مسؤوله الأعلى نابليون الثالث، وكان طامحا لمزيد من سيطرة المستوطنين على الجزائر، مؤيدا في ذلك أطروحات المدنيين الذين كانوا أشد خطر على الجزائر من نظرائهم العسكريين. انظر: مصطفى عبيد،"دراسة في رسالة الامبراطور نابليون الثالث إلى الماريشالبيليسي بتاريخ 6 فيفري 1863"، مجلة المصادر، العدد 25، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص 257.

[2] شريخي ، عيساوي، المرجع السابق، ص 112.

فأضرمت النار طوال اليوم ولم يخرج منهم أحد، وتمركز الجنود في مواقعهم لإفشال أي محاولة للهرب، ومضى الليل في سكون، واستمر ذلك طوال اليوم والليلة الثانية. ورغم أن سيدي العريبي قائد قبيلة الزريفة – الذي اخبره أحد العرب الفارين بأن القبيلة في حاجة إلى الماء– أخبر بيليسي، بان القبيلة تموت عطشا، لكن هذا الأخيرأصر على الاستسلام أو الموت.(**ينظر الملحق رقم إبادة أولاد رياح إلى غار الفراشيش ناحية الظهرة18 جوان 1845)**

أما ما كان يحدث داخل المغارة، فيصفه لنا احد الجنود الفرنسيين الذي شاهد بعينه هذه الجريمة النكراء، فيقول: (..وكنا نسمع – وياله من صوت رهيب– أنينا خافتا منخفضا، يتصاعد تصاعدا مريعا من صدور النساء والرجال والبهائم...وفي غياهب تلك الليلة الحالكة، اشتبك الرجال والبهائم في عراك رهيب، متنازعين عن شيء من الهواء الطلق).[1]

وعند اقتحام الجنود للمغارات كيف كانت وضعية من في داخلها ياترى؟ لقد واصل الجندي الفرنسي قوله: ... وفي الصباح لما أراد الجيش أن يقتحم باب الكهف، داهمه منظر من أفظع المناظر وأشنعها، وبدوري دخلت...، وفي باب الكهف كانت ثيران وكباش مطروحة... وفي وسط هاته البهائم وتحتها، رأيت رجالا ونساء وأطفالا، وقد رأيت رجلا ميتا جاثما على الأرض ممسكا قرن ثور...

أما عن عدد من كان داخل المغارات، فجاءت التقارير الرسمية بأنه خمسمائة من الضحايا، وهو ما ذهب إليه المؤرخ كاميل روسي، في حين أن الضابط الاسباني قدر عدد الضحايا ما بين ثمانمائة وألف ضحية، وهو الرقم الأقرب للحقيقة، والذي

[1] شريخي ، عيساوي، المرجع السابق، ص 112.

أكده احد الجنود في جيش الاحتلال، بقوله: لقد عددنا سبعمائة وستين جثة يوم 20 جوان، ولم نكن أفرغنا الكهوف نهائيا.[1]

في 11 جويلية 1845، وفي جو هادئ لمجلس النواب الفرنسي، "إنها الفضيحة والدهشة"، بهذه الكلمات القاسية ندد أمير موسكوفا، بالقتل الذي ارتكب بسبق الإصرار والترصد، من طرف عسكريين فرنسيين على "عدو بدون سلاح"، وذلك حسب الجريدة الجزائرية "الأخبار" التي نقلت الخبر، مطالبا الحكومة الفرنسية بتكذيب الخبر، أو الإدانة السريعة للذين قاموا بهذه الجرائم.

وحاول وزير الحربية الفرنسي سولت إخفاء حجم الجريمة ، بالتكتم عن التقرير الذي جاءه من بيليسيه، وعدم نشره في جريدة المونيتور[2] كما جرت العادة، وبعد تردد كبير صرح قائلا: أنا صبور أكثر من أي حد، لكنني اعترف أنني لو كنت مكان بيليسي، لفعلت مثلما فعل، سأكون قاسيا، ولكن مثل هذا العمل في إفريقيا هو الحرب بنفسها. أما بيجو الذي هدد بالاستقالة إذا عوقب بيليسي، فانه كتب إلى وزير الحربية ما يلي:"..أرى انه لزاما على نفسي أن اعتبر الكلمات الصادرة عن النواب في جلسة 11 جويلية غير لائقة ، لأنها ستحدث أثرا سيئا في الجيش، وأنا أرى بان مراعاة القواعد الإنسانية ، تجعل الحرب في إفريقيا تمتد إلى مالا نهاية، كما أن الثورة فيها لن تخمد أبدا...

أما تبرير بيليسي فكان أبشع من الجريمة نفسها، فقال: إن المسالة كلها كانت عملا من أعمال الحرب. كما أن الكاتبان هاريسون وصول بررا تلك الجريمة بقولهما"

---

[1] شريخي، عيساوي، المرجع السابق، ص 113.

[2] **جريدة المونيتور الجزائري**: بتاريخ جانفي 1832، أسسها مستشار الدولة بارون بيشون، ترأسها السيد ثيودور رولاند، الذي عين في 14 جويلية 1831، رئيس مصلحة طباعة الجيش، كانت تعتبر الجريدة الرسمية للإعلانات الادارية والتجارية والقضائية، كانت لسان حال المستوطنين الذين يزيد عددهم عن 3000 فرد. للاستزادة ينظر: الموقع التاريخي الفرنسي للمقالات متاح عبر الرابط:
http://www.cdha.fr/histoire-de-la-presse-en-algerie-le-moniteur-algerien

حتى إذا كانت الحرب قد تطلبت بعض الإجراءات القاسية ، فليس في الأمر جريمة على الإطلاق، لان ما يعد جريمة في أوروبا المتحضرة لا يمكن أن يكون كذلك في الجزائر.[1]

رابعا: الإبادة في الزعاطشة والصحراء

تجمعت القوات الفرنسية بـ"كدية المائدة" المقابلة لبلدة الزعاطشة يوم 07 اكتوبر1849، على الساعة الثامنة صباحا، وقدر عدد الجنود بأربعة آلاف وأربع مائة وثلاثة وتسعين جنديا.

والجدير بالذكر إن واحة الزعاطشة يحيط بها سور ضخم لحمايتها من غارات الأعداء وتوجد بها عينان جاريتان تعرفان بعين معكوف وعين الفوار، كما يحيط بجميع المساكن خندق كبير، وكان تقارب الديار بعضهما من بعض يسهل التنقل عبر السطوح، فضلا عن المنافذ الصغيرة بين المنازل والتي تسمح بالتنقل من حي لأخر دون الظهور إلى العيان.

لا شك أن هذه التحصينات المحكمة، والغابات الكثيفة والمسافات التي تفصل بين الواحات كلها مصاعب تجعل القوات الفرنسية في وضعية سيئة، لذلك كلما اقتربت من الزعاطشة إلا وتكبدت خسائر فادحة أرغمتها على التراجع منهزمة، مما جعل الجنرال "هيربون" يشتكي من الوالي العام الجنرال "شارون" الذي لم يزوده بالقوات اللازمة للحصول على نتائج هامة وإعطاء الدرس القاسي لهذه الواحات لاتنساه أبدا، وتسليط أقصى العقوبات عليها لتبقى عبرة للآخرين.[2]

---

[1] شريخي، المرجع السابق، ص.116.

[2] مياسي ابراهيم، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1934، دار هومة للنشر والتوزيع،الجزائر، 2012، ص 67.

ومن ترتيبات الحصار الذي ضربه "**هيربيون**" احتلال الزاوية التي تقع على مسافة نصف كيلومتر من الكدية، باعتبار أن موقعها استراتيجي يوفر شروط تثبيت الحصار والانطلاق للهجوم.

بدأت العمليات العسكرية باحتلال موقع التقاء الطرق والذي يربط الزعاطشة ببلدة طولقة، حتى تمنع سكان الواحة الأخيرة من تقديم أية مساعدة لجيرانهم، ثم أعطيت الأوامر للمدفعية بان تقصف أسوار البساتين المحيطة بالزاوية لإحداث ثغرة فيها، وبعدما هدمت بعض حيطان السور هجمت القوات الفرنسية على الزاوية ولكنهم وجدوا مقاومة مستميتة من طرف الثوار، فولوا على أعقابهم بعد أن تركوا ورائهم عددا من القتلى يقدر بخمسة وعشرين قتيلا منهم ضابط واحد وسبعة وأربعون جريحا، ثم نصبت بطارية للمدفعية في مكان يبعد عن الزاولة بحوالي 70 مترا في طريق ليشانة، لكونه موقعا هاما للهجوم، وتم احتلال الزاوية رغم المقاومة ورفع فوق مئذنتها العلم الفرنسي، وهذا من اجل إحكام القبضة على كامل الواحة، غير أن الشيخ بوزيان استطاع أن ينفذ من الحصار ويرسل لطلب المدد من جميع الاعراش، وتفيد المصادر التاريخية أن أجنادا كثيرة غادرت واد سوف في طريقها إلى ميدان القتال، كذلك قدم خليفة الأمير عبد القادر من نفطة(تونس) على رأس كوكبة من الفرسان للقتال، وانضمت القبائل الرحل التي غادرت التل إلى مكان الثورة وقدموا كل ما لديهم من إمكانيات وما انفكت النجدة نصل من طرف سكان بوسعادة وأولاد نائل وغيرها من القبائل الصحراوية.[1]

هذا طالب الجنرال "هيربيون" بدوره النجدة من السلطات الفرنسية والتي وصلته من قسنطينة وباتنة وبوسعادة وسكيكدة وعنابة فجدد الهجوم بقوة هائلة تحت ضباط بارزين ومشهورين في ميدان القتال امثال الضابط بارال، والعقيد كانروبار، ولورمان،

[1] مياسي، الاحتلال...، المرجع السابق، ص 68.

والعقيد دومنتال، وقد قدرت قواتهم بأكثر من 800 رجل، فضلا عن عتادهم الضخم وأسلحتهم ومدافعهم الفتاكة، وهذا دون ذكر الجموع الاحتياطية والمرتزقة.

إن الحصار الذي ضرب على الزعاطشة منذ أوائل أكتوبر قد استمر إلى يوم 28 نوفمبر 1849، تاريخ الهجوم الأخير الذي أعطيت فيه تعليمات صارمة بإبادة كل الواحة وقتل جميع الأحياء بمن فيهم الأطفال والنساء والشيوخ وقطع كل الأشجار بما فيها النخيل مصدر رزق السكان، وتخريب كل المنازل وحرقها، ورغم ذلك صمد السكان، ولم يطلب أي فرد من الزعاطشة " الأمان" أي رفع العلم الأبيض للاستسلام، بل اشتبك الثوار مع الجنود الفرنسيين بالسلاح الأبيض من شارع إلى شارع ومن دار إلى دار، حتى امتلأت الشوارع بالجثث.[1]

وبعد معارك طاحنة احتلت القوات الفرنسية كل الشوارع والساحات والسطوح حوالي الساعة التاسعة صباحا، فسكتت المقاومة وأجهزوا على الجرحى.

وبعد أن سقطت كل الدور وسكتت جميع الأرواح بقيت دار بوزيان قائمة ومنها كان ينطلق الضرب، فوضع العدو في أساسها الألغام ونسفت بمن فيها على من فيها واختلطت النيران بالدخان والغبار وأنات الجرحى بأصوات الحجارة المتهاوية، ومن وسط الركام خرج بوزيان شامخ الرأس كأنه شبح صحابي من رفاق عقبة بن نافع فانهال عليه العدو ضربا قبل أن ينجلي عنه الغبار والدخان فسقط شهيدا مضرجا بدمائه، وبعد أنتأكد العدو انه لم يبق في الزعاطشة حي من البشر ولا حية من الشجر، أقام على باب معسكر "هيربيون" مقصلة رفع عليها ثلاث رؤوس: رأس الشيخ بوزيان، ورأس ابنه الشاب، ورأس شيخ آخر طالما حارب الفرنسيين

[1] مياسي، الاحتلال...، المرجع السابق، ص 69.

منذ سنة 1833، وهو الحاج موسى الدرقاوي.[1]

وصلت الأخبار إلى العديد من القبائل، وعلمت بهذه لجرائم الشنيعة فتأثرت كثيرا وعزمت على الانتقام لموتاهم والأخذ بالثار على المساجد التي هدمتها مدافع الحصار والغابات النخيل المقطوعة التي تعتبر ثروة الزعاطشة.[2]

خامسا: في منطقة القبائل

كانت بلاد القبائل هي آخر المناطق التي دخلت تحت الاحتلال الفرنسي في شمال الجزائر، وحظيت باهتمام القادة الفرنسيين الذين اقترحوا احتلالها. ومنهم الجنرال دود بول والذي جاء في تقريره سنة 1850 : إن الحملة ضد بلاد جرجرة ضرورية ومستعجلة من أجل شرف فرنسا وقواتها وهي ستكون في صالح الزراعة والتجارة .

وبداية عام 1851 شن سانت أرنو غارات إبادة على القبائل الصغرى ففي 10 ماي دخل جنوده الساحل واحرقوا قرية **سلوم** و قتلوا جميع من اعتصم بها وفي 12 ماي احرقوا قرى بني ميمون و أولاد عسكر في مجرى الواد السفلي كما خربوا في بني عمران يوم 19 ماي أكثر من 50 قرية محفوفة بالمزارع والبساتين. وكتب سانت أرنو في رسالة إلى زوجته في 20 جوان 1851، جاء فيها: **لقد دمرنا أكثر من مئة منزل ، وقطعنا أكثر من ألف شجرة زيتون، وهؤلاء الحمقى اخضعوا.**

---

[1] موسى بن الحسن الدرقاوي: رائد المقاومة الشعبية الجزائرية(1831-1849)، من مواليد مصر قريب دمياط، في نهاية القرن 18م على الأرجح، توفي والده وهو صغير، انتقل إلى سوريا في 1822، ثم انتقل إلى القسطنطينية ومنها إلى غرب الجزائر ضمن فرق التجنيد العثمانية، فر من الخدمة العسكرية فترة الثورات الشعبية ضد السلطة العثمانية كالتيجانية والدرقاوية منها ثورة ابن الاحرش والشريف الدرقاوي مطلع القرن 19م، ولتأثره بالطريقة الدرقاوية اخذ العلوم عن المشايخ الصوفية واستقر بالاغواط، أين أسس زاوية لكن صراعه مع التيجانيين جعله يغادر إلى مسعد ولقي ترحيبا من سكان المنطقة خاصة أولاد نايل وأسس هناك الزاوية الدرقاوية معلنا الجهاد ضد العدو الفرنسي الكافر. للمزيد انظر: سليمان قاسم، سيرة وجهاد الحاج موسى بن الحسن الدرقاوي 1831-1849، 15 أوت 2020، عن الموقع الالكتروني:
http//: www.elwassat.com

[2] مياسي، الاحتلال...، المرجع السابق، ص 70.

وشهدت الفترة (1854-1851) مقاومة بوبغلة الذي هدد الوجود الفرنسي في جرجرة والبابور وبلاد زواوة وقد دامت ثورته حوالي خمس سنوات ابتداء من عام 1849، التف الناس حوله ودعاهم لنصرة كلمة الله بعد ا نقرا معهم سورة الفاتحة في سوق الثلاثاء ببني إيجار. كانت لالة فاطمة نسومر قد حضرت اللقاء، حيث كانت مقدمة زاوية ورجة. [1]

وقاد ضده الجنرالين الفرنسيين **كامو وبوسكي** حملة عسكرية في افريل من نفس السنة، باتجاه واد الساحل لمعاقبة القبائل التي استقبلت الشريف بوبغلة، دمرت 300 قرية وقطعت أشجار الزيتون، وكتبت جريدة **الممرن الجزائري** عن ذلك: **لقد نهبوا او دمروا، ان الدرس كان قاسيا... لقد ترك الجنود القرى تشتعل نارا، ومئات الجثث البشرية والأحصنة المقتولة على الأرض،**[2] هاجم بوبغلة بجاية هجوما كبيرا يوم 10 ماي 1851، بجيش قد قدر بحوالي عشرة آلاف من ضمنه بعض الفرسان.[3]

كما قام الفرنسيون من معسكرهم بذراع الميزان في سبتمبر من نفس السنة، بهجوم دمروا فيه قرية تيزيلت. ودمر الجنرال كامو تسعة وعشرين قرية في يوم واحد، وقال : **أن جميع قرى بني ايمال أعلن عن نهبها وحرقها، لقد أضرمنا النيران في القرى التي أصبحت ممراتها ضيقة من جراء الجثث المنثورة، أكثر من 300 قرية بمساجدها، ومدارسها، وزوايا دمرت.**[4]

وبعد عامين وبنقل بوبغلة المقاومة إلى مرتفعات سباو في جوان 1854، رد الفرنسيون على ذلك بضراوة شديدة، خاصة ضد بني حجر، كما أن غابة تاوريرت المنظمة دمرت عن آخرها.

---

[1] فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر..، المرجع السابق، ص 55.
[2] شريخي واخرون، المرجع السابق، ص 131.
[3] فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر..، المرجع السابق، ص 55.
[4] شريخي، عيساوي، المرجع السابق، ص 131.

ومنذ تعيين راندون حاكما عاما على الجزائر، عزم على التقدم في غزوبلاد جرجرة والبابور، وكان من أنصار سياسة بيجو في الاحتلال، فلقد صرح بعد الاستيلاء على قرية ثوريرث آيت منقلات في جوان 1854، بقوله: **يجب علينا أن نترك آثار انتصارنا، وذلك بإتلاف قسم من خيرات أولئك الذين انهزموا أمامنا... فهكذا ولمدة ساعتين عملت قواتنا على هدم البيوت، وقطع الأشجار المثمرة.**

وفي عام 1857 أذنت حكومة الإمبراطور لراندون، بغزو جبال جرجرة واحتلالها بصفة رسمية. فجمع بتيزي وزو في بداية ماي 1857، قوات غزو جديدة مكونة من ثلاثة فيالق بقيادة رونو، ماكماهون، ويوسف، وكان عددها يزيد على 10 آلاف رجل. ورغم صعوبات المنطقة مقاومة آيت ايراثن، غادر الجيش تيزي وزو في 24 ماي، متجها إلى سوق الأربعاء.

وكان الجيش قد احتل في طريقه، ودمر عددا من القرى منها آدني، وتمازيرت، وتاقومونت، كما انتهت معركة ايشرضن باحتلال آيت الأربعاء، وتاوريرت، وآيت حسان، وتم سجن لالا فاطمة نسومر في 11 جويلية 1857.

وصور لنا الجنرال يوسف وجها من الهمجية التي رافقت هذه الحملة، بقوله: **هناك عن يسارنا العقيد الشجاع، الذي لم يحصل على شيء فلنترك له هذه القبيلة ليفترسها وتسجل له مفخرة؟.**[1]

[1] شريخي وآخرون، المرجع السابق، ص ص 132-133.

المحور الخامس: – سياسة نابليون الثالث في الجزائر (1852–1870).

المحور الخامس: – سياسة نابليون الثالث في الجزائر (1852-1870).

أولا: سياسة الغزو والتوسع الاستعماري

ثانيا: سياسة التهجير والاستيطان الاستعماري الأوروبي

ثالثا: محاولة تطبيق سياسة الإدماج الكامل

رابعا: السياسة الجديدة لنابليون في عقد الستينيات

خامسا: المواقف المتناقضة لنابليون تجاه الجزائريين.

المحور الخامس: – سياسة نابليون الثالث في الجزائر(1852-1870).

اتبعت فرنسا تجاه الجزائر، خلال عهد الإمبراطورية الثانية، سياسة مضطرب، ومتقلبة في كثير من الميادين، والمجالات، يمكن إبرازها فيما يلي:

أولا: سياسة الغزو والتوسع الاستعماري

بعد إلغاء النظام الجمهوري من طرف لويس نابليون عام 1852م حل محله النظام الإمبراطوري، وبذلك ظهرت الإمبراطورية الثانية، ونصب نفسه إمبراطورا على فرنسا حتى أعلن سياسته اتجاه مستعمرة الجزائر حيث أكد في خطابه الذي ألقاه في مدينة بوردو من نفس السنة بنفس المناسبة على إلحاق ودمج الجزائر بفرنسا.[1]

هذا وقد كانت معظم المناطق الجبلية الممتدة بين متيجة غربا والقل شرقا، مستقلة، ولم تخضع بعد لسيطرة جيش الاحتلال الفرنسي، وتحولت إلى مأوى وملجأ للثوار"والمجاهدين" الذين رفضوا قبول السيطرة الفرنسية، وتزعموا المقاومة ضدها أمثال: الشريف بوبغلة، والشريف بوصبع، ومولاي محمد، وسكان الزواغة وفرجيوة، وفاطمة نسومر، والحاج عمر شيخ زاوية محمد بن عبد الرحمان الرحمانية، وأتباعه الذين امتدت حركتهم إلى معظم مناطق جبال جرجرة، والبيبان، والبابور، وحوض الصومام.[2]

ومن أجل ذلك شجعت الحكومة الفرنسية جيشها، على غزو هذه المناطق منذ مطلع الخمسينات، فاتبع أسلوب الأرض المحروقة، وطارد السكان من مناطق سكناهم، واحرق عشرات القرى وقطع آلاف الأشجار من التين والزيتون التي تعد مصدر غذائهم وحياتهم أملا في قهرهم وإرغامهم على الخضوع للسيطرة الفرنسية.[3]

---

[1] بلقاسم، المرجع السابق، ص . 48.
[2] يحي بوعزيز، سياسة نابليون تجاه الجزائر، مجلة الثقافة، العدد 50، أفريل، 1979، ص . 23.
[3] المرجع نفسه، ص 14.

وعندما عين راندون حاكما عاما على الجزائر في ديسمبر 1851، عزم على التقدم خطوات أكثر، في التوسع والغزو لبلاد جرجرة، والبابور، وكان من أنصار تطبيق سياسة بيجو في الاحتلال بواسطة التجويع، والحرق، والتخريب، والقتل الجماعي. واهتم بإنشاء طرق المواصلات لتسهيل عمليات الغزو، وشجعته حكومة الإمبراطور نابليون الثالث[1] على الغزو والتوسع، فجهز جيشا كبيرا عام 1853، اقتحم به مناطق الشمال القسنطيني الجبلية مرة أخرى، وغزا وسيطر على المنطقة الممتدة بين جيجل، والقل، وقسنطينة، بجبال البابور.

وبعد ذلك اهتم الماريشال راندون بغزو جبال جرجرة إلى غربها، واغتنم فرصة تمرد السكان ضد آغا سباو بلقاسم اوقاسي، بتحريض من بوبغلة، فجهز قوات كبيرة عام 1854، توغل بها إلى حوض سباو لملاحقة الثوار واستكشاف المنطقة تمهيدا للعمليات العسكرية المقبلة.[2]

وفي عام 1856، غزا راندون منطقة ذراع الميزان التي تزعم فيها الحاج عمر وإتباعه الثورة، واكتفى ببعض العمليات العسكرية الخفية التي اعتبرها بعض الكتاب بمثابة مظاهرة عسكرية فاشلة تمثل إحدى أخطاء راندون العسكرية.[3]

وفي عام 1857، أذنت حكومة الإمبراطور لراندون بغزو جبال جرجرة واحتلالها بصورة رسمية، فجهز جيشا كبيرا يزيد على عشرة آلاف رجل زحف بهم

---

[1] **نابليون الثالث (1808- 1873):** هو شارل لويس نابليون ولد بباريس في 20 أفريل 1808، وهو ابن شقيق نابليون الأول، تربى في سويسرا بعد سقوط النظام الإمبراطوري عام 1815. التحق بالمدرسة العسكرية بسويسرا، حيث تخرج برتبة ضابط في سلاح المدفعية، نفي عام 1836 إلى البرازيل ومنها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ومنها انتقل إلى بريطانيا، عاد إلى فرنسا عام 1848 بعد سقوط النظام الملكي. انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية الثانية، وفي 2 ديسمبر أعلن نفسه إمبراطورا، من أعماله إطلاق سراح الأمير عبد القادر، وخوضه العديد من الحروب القارية، قام بزيارة الجزائر مرتين: الأولى في شهر سبتمبر 1860، والثانية في ماي 1865، إذ زار العديد من المدن الجزائرية. أعلن الحرب على بروسيا في جويلية 1870، وانتهت بانهزام فرنسا، ووقوعه أسيرا في 2 سبتمبر 1870. وبعدها نفي إلى بريطانيا، فيها توفي وكان ذلك في 9 جانفي 1873. أنظر: نادية طرشون، "سياسة نابليون الثالث العربية"، **مجلة دراسات وأبحاث**، العام التاسعة، العدد:26، الجزائر، مارس 2017.

[2] بوعزيز، سياسة نابليون...، المرجع السابق، ص 15.

[3] المرجع نفسه، ن.ص.

من تيزي وزو في ثلاث اتجاهات ابتداءا من يوم 24 ماي. وخاض السكان العزل، ضده، عددا من المعارك غير متكافئة من ضمنها معركة ايشريضن يوم 24 جوان من نفس العام ولم تتوقف المعارك إلا بعد ايقاف واعتقال الحاج عمر يوم 7 جويلية، والزعيمة الشجاعة فاطمة نسومر يوم 11 من نفس الشهر، وفرض راندون غرامات باهضة على السكان زادت على مليوني فرنك زيادة على تخريب قراهم، ومواشيهم.

ومن منطقة جبال جرجرة، والبابور، امتدت حروب التوسع، والغزو الاستعماري إلى جهات كثيرة من البلاد ، واغتنمت السلطات الاستعمارية أحداث سي الصادق بالخنقة، وبسكرة ، عامي 1858-1859، وحوادث محمد بن بوخنتاش في المسيلة والحضنة عام 1860، فكفلت جيشها بالغزو والتوسع إلى تلك المناطق وما وراءها نحو مشارف الصحراء. وكانت فرصة للقوات الفرنسية، لكي تشن حروبا ضروسة على السكان العزل في هذه المناطق.[1]

ثم لما ثار سكان الجنوب الوهراني بزعامة أولاد سيدي الشيخ[2] عام 1864 استغل الفرنسيون الفرصة، واخذوا يغزون ويتوسعون في الواحات الجنوبية، ودام توسعهم هناك أكثر من عشر سنوات، حتى واجهتهم ثورة المقراني والحداد في الشمال عام 1871.

وهكذا كانت سياسة الغزو والتوسع، هي الطابع العام الذي ميز عهد الإمبراطورية الثانية، الذي امتد حوالي عشرين عاما. وعانى الجزائريون خلاله ويلات

[1] بوعزيز، سياسة نابليون...، المرجع السابق، ص 15.

[2] **أولاد سيدي الشيخ:** ينحدر أصل أولاد سيدي الشيخ حسب ماهو مدون في المصادر والوثائق العربية والأجنبية إلى الخليفة الأول أبي بكر الصديق(رضي الله عنه)، إذ سكنت هذه القبيلة مكة المكرمة منذ بداية ظهور الإسلام، ثم هاجرت إلى مصر، ثم انتقلت إلى تونس، ومع مطلع القرن الخامس عشر رحلت الأسرة إلى الغرب الجزائري حيث اعتبروا من الأولياء الصالحين أين شيدوا القصور وبنوا القباب على أضرحة أجدادهم كقبة سيدي معمر، وسيدي بوسماحة.. للاستزادة ينظر: ابراهيم مياسي، قضايا تاريخ الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 136.

الحروب، والتشريد ، والتغريب، والقتل الجماعي، وكان ذلك مبعثا لتذمرهم، وثورتهم بعد ذلك في جهات عدة من البلاد طوال ما بقي من القرن التاسع عشر.[1]

ثانيا: سياسة التهجير والاستيطان الاستعماري الأوروبي

والى جانب سياسة التوسع في الغزو والاحتلال، اتبعت فرنسا الإمبراطورية، سياسة التهجير، والاستيطان للعنصر الأوروبي من فرنسا، وأوروبا، إلى الجزائر.

فبعد إعلان النظام الإمبراطوري في نوفمبر 1852، شرعت حكومة الإمبراطور في ترحيل المجرمين، والمعارضين لسياستها، وللنظام الإمبراطوري، إلى الجزائر، لتتخلص من شغبهم، ومشاكلهم. فنشطت حركة الهجرة بعد ذلك، وتقرر تهجير مائة ألف أوروبي، واعتمد المجلس الوطني الفرنسي خمسين مليون فرنك لإنشاء مراكز ومستعمرات أوروبية استيطانية. وتم تخصيص أراضي للمهاجرين من 2 إلى 20 هكتارا، ومنازل، وحيوانات، وآلات. وبلغ عدد القرى الاستعمارية التي أنشئت فيما بين أعوام 1851-1857 ثمانية وستين قرية كما اشرنا لذلك سابقا.[2]

ومالت حكومة نابليون إلى تطبيق هذه السياسة الاستيطانية، بواسطة الرأسماليين الكبار، والشركات الرأسمالية الكبيرة، لأن كثيرا من رجال الأعمال، والبنوك، وكبار الرأسماليين، خاصة السويسريين، كانت تربطهم صداقات شخصية بالإمبراطور الذي كان يميل أيضا إلى هذه السياسة حتى لا تتكلف حكومته بتحمل النفقات الباهضة، ولا تضطر إلى تقديم المعونات المادية. وهو الأمر الذي حفزه على إصدار مرسوم "بيارتيز" الذي يسمح لهم بتأسيس المشاريع الكبرى بالجزائر لصالح الاستيطان والاستعمار.

[1] بوعزيز، سياسة نابليون..، المرجع السابق، ص 16.
[2] المرجع نفسه، ن.ص.

وممن استفاد من هذه السياسة: المقاول الباريسي دومونشي الذي منح 2672 هكتارا في تيبازة عام 1854 طرد منها ستة وتسعين عائلة جزائرية لينشئ عليها وحدات سكنية للمهاجرين الأوروبيين. وشركة جنيفواز السويسرية[1] التي تألفت عام 1853 من طرف رأسماليين من جنيف وتحصلت في خلال عشر سنوات على 281 ألف هكتار من اجل إنشاء القرى وتهجير الأوروبيين خاصة السويسريين. والشركة العامة الجزائرية التي منحت مائة ألف هكتار عام 1865 لتوطين عشرين ألف عائلة أوروبية مقابل قرض قدمته للدولة بمبلغ مائة مليون فرنك.[2]

والشركة العامة للهبرة والمقطع الحديد التي منحت مساحة 25500 هكتارا عام 1865، مقابل إنشاء سد فرقوق، قرب المحمدية. وشركة جمعية الغابات التي تحصلت على 160 ألف هكتار من الغابات لتشتغلها مدة ستين عاما، فقامت ببيعها إلى ثلاثين مستوطن أوروبيا، رغم أنها ليست ملكا لها.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أن السلطات الفرنسية كانت تنتزع الأراضي من أصحابها الجزائريين، وتهبها للجمعيات والهيئات الدينية المسيحية التي تبيعها بدورها إلى المحتلين الأوروبيين.[3]

وهذه السياسة الاستعمارية الاستيطانية نتج عنها فقدان الجزائريين لأراضيهم وحيواناتهم، وعزلهم عن مناطق الإنتاج الفلاحي، والاقتصادي بصفة عامة، فتحولوا إلى طبقة محرومة. وزادهم الحيف السياسي تذمرا. ولم يكن هناك من مخرج سوى الثروة كوسيلة للخلاص وهو ما حصل فعلا عام 1871م.

---

[1] بموجب المرسوم الإمبراطوري المؤرخ في **1853/4/26** استقرت الشركة في السهول العليا للقطاع القسنطيني في الشرق الجزائري وتخصصت في زراعة الحبوب وقد جاء إنجاز المشروع من أجل تحقيق فكرة هامة مرتبطة بالاقتصاد الحر وترسيخ الاستعمار في الجزائر. ينظر:

Lutzelschwab Claude, la compagnie Genevoise des colonies suisses de Sétif 1853-1956, p 395.

[2] بوعزيز، سياسة نابليون...، المرجع السابق، ص 17.

[3] المرجع نفسه، ن.ص.

ثالثا: محاولة تطبيق سياسة الإدماج الكامل

بعد القضاء على مقاومة لالة فاطمة نسومر وبوبغلة ، وقد وجدت لها صدى في فرنسا نفسها. كانت نتيجتها أن نزع نابليون السلطة من يد العسكريين، فكان التوجه نحو الإدماج.[1]

أنشا مرسوم 1858" **وزارة الجزائر والمستعمرات**"، ووضع نابليون على رأسها ابن عمه جيروم، الذي اقتنع بأن الإدماج هو الذي يغير العلاقات الاجتماعية المشاعية، التي لازالت أساس المجتمع الريفي الجزائري، كما أنالإدماج في رأيه، وسيلة للقضاء على "الوطنية المسلحة الصلبة للجزائريين". يتضح أنالإدماج الذي كان يريده جيروم نابليون هو إدماج شامل، لكن إدماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي يرفضه المستوطنون لأنه لا يحقق لهم السيطرة في مستعمرة يرونها غنيمة لهم وحدهم. لهذا فقد تبخر حماس الوزير بسرعة، وبقي الإدماج الذي يريده المستوطنون وحده في جدول الأعمال.

رابعا: السياسة الجديدة لنابليون في عقد الستينات

أنشأ الإمبراطور نابليون الثالث وزارة خاصة بالجزائر أوكل مهمة تسييرها إلى الأمير *جيروم نابليون*، الذي طبق سياسة جهنمية تخدم مصلحة المستوطنين بالدرجة الأولى، قائمة على تفكيك الأسس القاعدية للمجتمع الجزائري وهدم مقوماته وجعله مجتمعا له قابلية الذوبان في مقومات المجتمع الفرنسي. معلنا في نفس الوقت أيضا على ضرورة إقامة نظام مدني في الجزائر لتحقيق حلمه في إقامة مملكة عربية[2]،

---

[1] عباد صالح، المرجع السابق، ص 35.

[2] تطرق الإمبراطور نابليون الثالث للمرة الأولى لفكرة المملكة العربية سنة 1852، أثناء خطاب له ألقاه بمدينة بوردو الفرنسية ، إذ صرح قائلا: إننا في مدينة مرسيليا تقابلنا في الواجهة مملكة واسعة علينا ضمها إلى فرنسا. للاستزادة ينظر: شارل اندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبدايات الاستعمار1827-1871، ج01، تر: جمال فاطمي وآخرون، دار الآمة، الجزائر، 2008،ص 705.

لكنه ألغى وزارة الجزائر في 24 نوفمبر 1860، وأقر العودة إلى النظام القديم المتمثل في الحاكم العام.[1]

كما سمحت سياسة الإمبراطور *نابليون الثالث* للمستوطنين من توسيع نفوذهم من خلال السيطرة على أراضي جديدة وضمها إلى المناطق المدنية الخاضعة لهيمنتهم والعمل على تقليص المناطق العسكرية بإنشاء قرى استعمارية جديدة. ولقد وصلت أعداد المستوطنين الوافدين عام 1861 إلى مليون ومائة ألف وافد. بما فيها إقليم الدراسة.[2] هذا بالرغم من إصدار الإمبراطور نابليون بعد زيارته الأولى والثانية للجزائر أمرا بوقف مصادرة أراضي الجزائريين وفرض المساواة بينهم وبين الفرنسيين، الأمر الذي لم يرض الحاكم العام مكماهون والمستوطنون.[3]

خامسا: المواقف المتناقضة لنابليون تجاه الجزائريين.

تلك هي الأفكار الرئيسية التي وردت في رسالة الإمبراطور نابليون، وهي التي ركز عليها الكتاب الفرنسيون لإظهار وإبراز ما دعوه: " بالسياسة العربية للإمبراطور". غير أن هناك أشياء كثيرة في رسالة الإمبراطور، وفي إعلانه للجزائريين خلال زيارته للجزائر، سنبغي الوقوف عندها، لأنها تكشف بوضوح على انه لم يكن يستهدف في الحقيقة والواقع، سوى خدمة مصالح فرنسا.[4]

ففي إعلانه للجزائريين غداة زيارته للجزائر، طالبهم بضرورة قبول السيطرة الفرنسية، والخضوع للأمر الواقع الذي اعتبره من "أقدار الله وحكمته ومشيئته الأزلية" وتحداهم بالنحس، والشؤم، وحذرهم من مغبة الثورة ضد فرنسا.

---

[1] بلقاسم، المرجع السابق، ص 49.
[2] عميراوي، آثار السياسة الاستيطانية..، المرجع السابق، ص.66.
[3] زدرافكو بيكار، الجزائر شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر، تر: فتحي سعيدي، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص.370.
[4] بوعزيز، سياسة نابليون..، المرجع السابق، ص 22.

وفي رسالته إلى مكماهون أوضح كثيرا أهدافه الحقيقية من محاولة استمالة الجزائريين، وهي تقوية مركز فرنسا، وتوفير الأمن والسلام للجيش الفرنسي، وتدعيمه بالجنود الجزائريين الذين خبرت فرنسا شجاعتهم في حروبها بالقرم، وايطاليا، والصين، والمكسيك. وخدمة الاقتصاد الفرنسي عن طريق استثمار ثروات الجزائر المحلية التي ستسفر عن "تأسيس حركة تجارية عظيمة لصالح فرنسا".[1]

هذا وقد الإمبراطور نابليون الثالث وعد الفرنسيين أثناء زيارته إلى الجزائر سنة 1860، بتشجيع حركة الهجرة والاستيطان في هذه الأراضي، التي ستظل- حسبه – فرنسية دائما، كما صرح خلال زيارته الثانية سنة 1865، بأنه أعد مائة مليون فرنك لتشجيع هذه الحركة[2]، يعني ذلك تحطيم المجتمع الجزائري، وطرده من أراضيه الخصبة إلى قمم الجبال الجرداء والصحاري القاحلة.[3]

أما هدفه من الاهتمام بالزوايا فليس لغرض تطوير التعليم العربي الإسلامي وإنما خلق طبقة من : ((المخبرين والجواسيس)) تعتمد عليهم فرنسا في فرض رقابتها السياسية, والفكرية, والحيلولة دون القيام ثورات ضدها يكون منطلقها تلك الزوايا. ولم يكتف بفرض هذه الرقابة على الزوايا فعمل على تدعيم الوجود الكنسي في هذه البلاد العربية المسلمة ورفع درجة أسقف مدينة الجزائر إلى مستوى الأبرشية وأمر بتأسيس أبرشيتين في كل من قسنطينة ووهران.

وحتى يرغب الجزائريين في حمل الجنسية الفرنسية نص اقتراحه على احتفاظهم بشخصيتهم الإسلامية إلا من يرغب في غير ذلك، وبطلب منه، وعلى أبواب فتح أبواب الوظيف العمومي لهم: المدني بالجزائر، والعسكري في سائر أنحاء

[1] بوعزيز، سياسة نابليون....، المرجع السابق، ص 22.
[2] جلال يحي، المغرب الكبير (العصور الحديثة)، الدار القومية للطبع والنشر، مصر، 1966، ج 03، ص ص 230 - 234.
[3] بوعزيز، سياسة نابليون....، المرجع السابق، ص 14.

الإمبراطورية. واثر على مجلس سيناتوس كونسيلت حتى اصدر قرارا بهذا الشأن يوم 14 جويلية 1865 حدد فيه كيفية الحصول على هذه الجنسية.

ومن مظاهر الحيف في هذا القانون أن الجزائري المتجنس لا حق له في التمتع بحق الوظيف العمومي المدني خارج الجزائر.[1]

ومن خلال هذه الدراسة نستشف أن سياسة الإمبراطور نابليون، لم تخدم سوى مصالح فرنسا من جهة، والمستوطنون من جهة أخرى ومع ذلك لم يتقبلوا وأرادوا نظاما مدنيا مستقلا عن فرنسا ليحكموا من خلاله القبضة على الجزائريين ويثبتوا جذور تواجدهم بالبلاد.

[1]بوعزيز، سياسة نابليون....، المرجع السابق، ص ص 23-24.

الخاتمة

من خلال عرض مختلف المحاور الأساسية التي ارتكزت عليها السياسة الفرنسية خلال الحكم العسكري في الجزائر، توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات أهمها:

– عملت الإدارة الاستعمارية على تجسيد وتكريس الاستعمار بالقوة والعنف وحتى بالقانون.

– مارست إدارة الاحتلال مزيجا من أنواع الاستعمار فكان الاستعمار عسكريا الاستغلالي الاستيطاني الذي استنزف أراضي وثروات البلاد المختلفة مع جلب عناصر دخيلة ومنحها أفضل وأجود الأراضي والامتيازات بالقوة والعنف وبلغة القانون المزعوم. واستعمارا دينيا وثقافيا فلم تسلم الأرض ولا الشعب فحتى اللغة والهوية العربية والإسلامية سعى هذا المحتل لطمسها ومحوها وإذابتها.

– ربط الاستعمار الفرنسي نجاح المشروع الاستيطاني بالعامل الديمغرافي فعمل على تشجيع الهجرات الأوروبية إلى الجزائر ولا يتأتى ذلك دون الحصول على أكبر قدر من الاحتياطات العقارية، فكانت الأرض هي أساس المسألة الاستيطانية.

– عمد الاستعمار الفرنسي على إحلال العنصر الأوروبي مكان الجزائريين عن طريق سلب أراضيهم ومصدر عيشهم.

– شكلت القوانين الاستعمارية الآلية الأكثر نجاعة في مصادرة أراضي الجزائريين بموجب مراسيم وقرارات تعسفية مجحفة في حق السكان وبدون أي وجه حق سلبت أراضي الجزائريين تدريجيا.

– ظهور البؤر الاستيطانية وممارسة عملية التهجير القصري للسكان من أراضيهم مما أدى إلى انتشار البطالة وانخفاض في المستوى المعيشي مما اضطرهم إلى الهجرة الداخلية والخارجية فعم الفقر والبؤس، والأمراض والأوبئة الفتاكة، فارتفع

معدل الوفيات بالتوازي مع انعدام الرعاية الصحية، بالمقابل نجد الأوروبي يعيش حياة الترف والرفاهية في ارض الجزائري.

– مارس الاحتلال الفرنسي في الجزائر أبشع أنواع العنف والتعذيب والإبادة الجماعية من قرى في شتى أنحاء المستعمرة لترهيب الجزائريين العزل وإذلالهم والسيطرة عليهم.

– سياسة الأرض المحروقة وانتهاج أسلوب الإبادة الجماعية للقبائل أرهق الجزائريين، ودفع بأغلبهم إلى الهجرة الأمر الذي أدى إلى تراجع المقاومة.

– من خلال عمليات التعذيب والقتل الجماعي للمدنيين العزل أزيل الستار كاشفا الوجه الحقيقي لفرنسا المدعية أنها دولة الحق والقانون، وأنها قدمت إلى الجزائر بدافع "نشر الحضارة" والدفع بالجزائر للتحضر والتقدم..

– صدور مختلف التشريعات والقوانين والمراسيم الصادرة عن حكومة باريس أو تلك القرارات الصادرة عن حكومة الجزائر كشفت بكل شفافية أن فرنسا الأم هي المسؤول المباشر عن الحكم العسكري الذي مارسه الطغاة الفرنسيين في الحق المدنيين العزل.

– ممارسة نابليون الثالث سياسة الترغيب والإغراء ومحاولته دمج المجتمع الجزائري في الثقافة الفرنسية والمساواة المزيفة بادعائه "المملكة العربية"، وفتح المجال لتكالب المستثمرين الرأسماليين وتشجيعه للشركات الرأسمالية الجشعة القائمة على أساس البرجوازية الاستعمارية، كان لها الأثر المباشر على الحالة الاجتماعية. فأصبحت حياة الجزائريين عبارة عن محطات من الآلام والبؤس والحرمان والفقر والتهميش..

– ضرب البنية الاجتماعية للنسيج الديمغرافي الجزائري الذي كان يمثل في السابق صاحب الأرض والمال، من خلال تجريده من أملاكه وممارسة سياسة التهجير والتجهيل والتنصير والتفقير..

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: إحدى مزارع المستوطنين في السنوات الأولى لاحتلال الجزائر.

المصدر:

https://www.algeriagate.info/2015/10/truth-about-colonial-land-reforms.html

الملحق رقم 02: مشروع ربط مستعمرة الجزائر بخطوط سكة حديد في 1857.

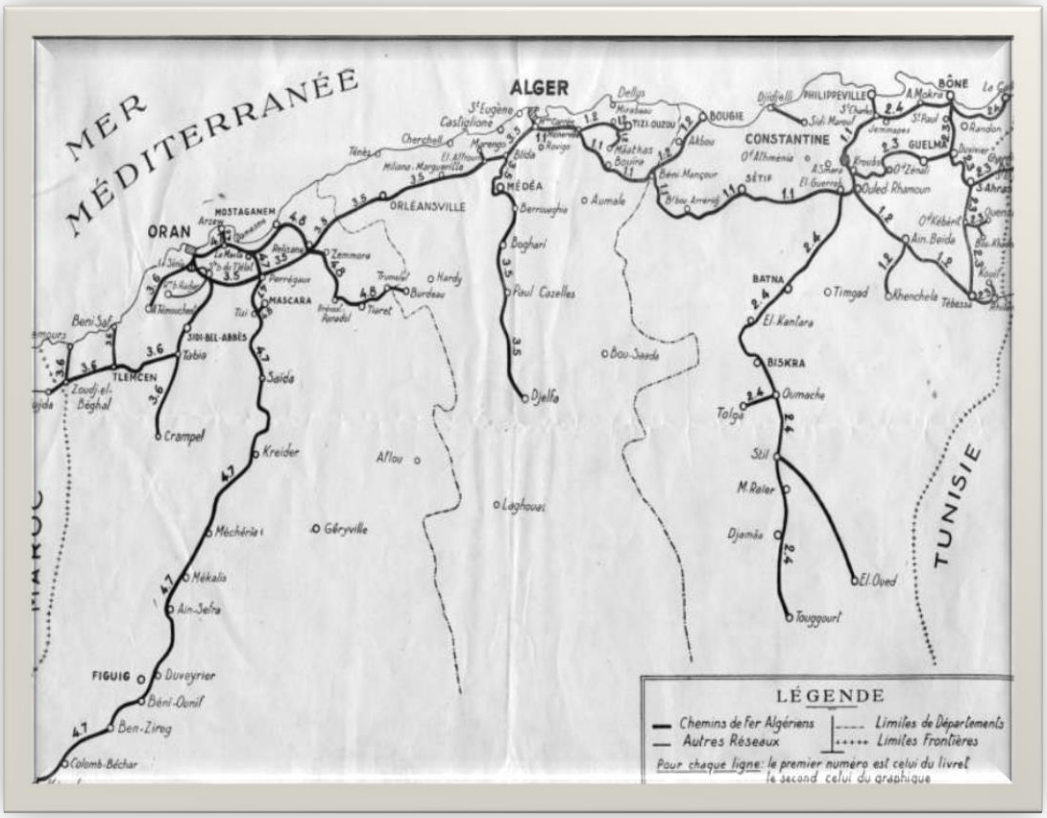

المصدر: بوذراع، المرجع السابق، ص 351.

الملحق رقم 03:محطة قطار مدينة الجزائر–البليدة ونمو القرى الاستيطانية.

المصدر: بوذراع، المرجع السابق، ص 354.

الملحق رقم 04: المجاعة في الجزائر جراء السياسة الفرنسية

المصدر:

https://www.google.com/ Ftwtext.com

الملحق رقم 05: جرائم فرنسا ضد المدنيين سنة 1830م.

المصدر:

https://www.google.com/.wordpress.com

الملحق رقم 06: من سياسة الإبادة الجماعية الفرنسية في الجزائر

المصدر:

https://www.google.com/ ltraalgeria.ultrasawt.com

الملحق رقم 07: مجزرة قبيلة العوفية بالحراش 05 افريل 1832م.

المصدر:

https://www.eldjoumhouria.dz/art.php?Art=82777

الملحق رقم 08: إبادة أولاد رياح إلى غار الفراشيش ناحية الظهرة

في 18 جوان 1845

المصدر: خلف الله سمير، حرب الإبادة الجماعية الفرنسية ضد الشعب الجزائري إبان الليل الاستعماري الطويل، الجزائر، 13 ماي 2016. متاح عبر الرابط:

https://www.algeriagate.info/

المصادر والمراجع المعتمدة

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

أ- المصادر باللغة العربية

1- بن نبي مالك،ميلاد مجتمع، تر: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، الجزائر/ دار الفكر، دمشق، ط. 3، 1986.

2- فرحات عباس، ليل الاستعمار(حرب الجزائر وثورتها)،تر: أبو بكر رحال، مطبعة فوضالة، المحمدية، المغرب، (د. ت).

3-المدني أحمد توفيق ، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.

ب- المصادر باللغة الفرنسية

1- CARBONEL. J, l'Algérie Et Ses Produits, Publiée Par Le Syndicat Commercial Algérien, Alger, 1922

1- Duc D'Isly, Bugeaud de la colonisation de l'Algérie -colonisationmilitaire-, Alger, 1847.

2- Frantz Fanon, Les damnés de la terre, Paris, éditions Maspero, 1956.

3- Lutzelschwab Claude, la compagnie Genevoise des colonies suisses de Sétif 1853-1956.

4- SCHEFER .Ch, L'Algérie et l'évolution de la colonisation française, Paris, 1928.

ثانيا: المراجع

1- اجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج: 01، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

2- بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830-1954، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

3- جغلول عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديثة دراسة سوسيولوجية، تر: فيصل عباس، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1983.

4-جوليان شارل اندري ، إفريقيا الشمالية القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم الطيب وآخرون، الدار التونسية للطباعة، الجزائر، 1976.

5- جوليان شارل اندري، تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبدايات الاستعمار1827-1871، ج01، تر: جمال فاطمي وآخرون، دار الآمة، الجزائر، 2008.

6- رزاقي عبد الرحمان ، تجارة الجزائر الخارجية، ش .و.ن.ت، الجزائر، 1976.

7- زدرافكو بيكار، الجزائر شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر، تر: فتحي سعيدي، موفم للنشر، الجزائر، 2011.

8- زغلول فؤاد سعد، الجزائر في معركة التحرير، دار الكتب الشرقية، تونس، 1972.

9- زوزو عبد الحميد، دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

10-زوزوعبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

11- الأشرف مصطفى، الجزائر: الأمة والمجتمع، تر: جنيفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

12- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

21-سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930،ج:02، دار الغرب الإسلامي، ط: 02، بيروت، 1992.

13- السويدي محمد، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري- تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

14- شوقي الجمل، المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى -مراكش-)، المكتب المصري للتوزيع والنشر، القاهرة، 2007.

15-صاري جيلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمر 1954، الجزائر، 2010.

16- عاشور محمد سامر، مدخل إلى علم القانون، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018.

17-عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830- 1930، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

18- عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1960)، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة ، بيروت، 1983.

19- العسلي بسام، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة، دار النفاسي، ط: 2، بيروت، 1986.

20- عقاد صلاح، الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية العالية، مطبعة الرسالة، الجزائر، 1963.

21- بليل محمد، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881-1914، دار سنجاق الدين للكتاب ، الجزائر.

22- عميراوي أحميدة،آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري(1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

23-عميراوي أحميدة، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

33- عيساوي محمد، شريخي نبيل، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871، مؤسسة كنوز الحكمة،2011.

23- غرانميزون أوليفي لوكور ، الجمهورية الإمبراطورية في سياسة الدولة العنصرية، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

24- غربي الغالي، العدوان الفرنسي على الجزائر، الخلفيات والأبعاد، منشورات المركز الوطني للبحث، 2007.

25-فركوس صالح، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871، منشورات جامعة باجي مختار، الجزائر، 2006.

26-فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925، مجموعة مطبوعات الحقوق والآداب والعلوم الاجتماعية، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2010.

27-فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

28- نايت بلقاسم مولود قاسم ، ردود الأفعال الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1984.

29-بن أشهنو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830 – 1962، تر: محمد يحي ربيع وآخرون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

30- يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1960، دار المعرفة، مصر، 1959.

31-يحي جلال، المغرب الكبير (العصور الحديثة)، ج 03،الدار القومية للطبع والنشر، مصر، 1966.

32- مياسي ابراهيم، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837-1934، دار هومة للنشر والتوزيع،الجزائر، 2012.

33- ابراهيم مياسي، قضايا تاريخ الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

34- شارل اندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبدايات الاستعمار1827-1871، ج01، تر: جمال فاطمي وآخرون، دار الآمة، الجزائر، 2008.

35- بن داهةعدة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1873، الجزائر، 2005.

36- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، د.س.ن.

37-بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت. 1997.

38- بوضرساية بوعزة، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2007.

39- بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

40- عميراوي أحميدة، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، الجزائر، 2005.

ثالثا: المقالات

ثالثا: أ- باللغة العربية

1- أجيرون شارلروبير،تنميةالاستيطانفي الجزائر 1870- 1930، تر: محمد الطاهر العمودي، مجلة المصادر، العدد: 2، المركز الوطني والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

2- بوعزيزيحي، سياسة نابليون تجاه الجزائر، مجلة الثقافة، العدد 50، أفريل، 1979.

3- بوعزيز يحي، "الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي بالشرق القسنطيني الجزائري خلال القرن التاسع عشر الميلادي"،مجلة الثقافة، العدد:80، الجزائر، مارس –أفريل، 1984.

4- رفاف شهر زاد، سياب خيرة، التشريعات العقارية الفرنسية أداة أخرى لسلب أملاك الجزائريين 1830-1873، دراسة في المحتوى والنتائج، مجلة الإحياء المجلد 20، العدد 26، سبتمبر 2020.

5- طرشون نادية، "سياسة نابليون الثالث العربية"، **مجلة دراسات وأبحاث**، العام التاسعة، العدد:26، الجزائر، مارس 2017.

6- عبيد مصطفى ، "دراسة في رسالة الامبراطور نابليون الثالث إلى الماريشال بيليسي بتاريخ 6 فيفري 1863"، مجلة المصادر، العدد 25، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.

7- مياسي إبراهيم، الاستيطان الفرنسي في الجزائر ، مجلة مصادر، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة التحرير 1954، العدد: 05، 2001.

8- الهواري إبراهيم، خمسة قوانين تكشف الوجه المرعب للاستعمار الفرنسي في الجزائر، فيفري 2017. الموقع الالكتروني:

https://www.sasapost.com/the_laws_of_france_against_algerians

9-سليمان قاسم، سيرة وجهاد الحاج موسى بن الحسن الدرقاوي 1831-1849، 15 أوت 2020، عن الموقع الالكتروني:

http//: www.elwassat.com

ثالثا: ب- باللغة الفرنسية:

1- Henri Busson, Le développement géographique de la colonisation agricole en Algérie, In: Annales de Géographie, t. 7,n°31, 1898.

رابعا: المذكرات والرسائل الجامعية

1- بن جبرو راضية، المكاتب العربية ودورها في إنجاح السياسة الفرنسية في الجزائر 1844-1900، مذكرة ماستر تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

2- بوذراع إيمان، آثار سكة الحديد الفرنسية في استعمار المناطق الداخلية الجزائرية خط بونة-تبسة انموذجا 1857-1914، أطروحة دكتوراه ل.م.د، تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2017-2018.

3- حرشوش كريمة، جرائم الجنرالات الفرنسيين ضد مقاومة الأمير عبد القادر في الجزائر من خلال أدبياتهم 1832-1847 نماذج، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد العلوم والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر.

4- حوحو رضا، شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار (1830-1914)، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، قسم التاريخ، 2004 - 2005.

5- الجندي عبد الله ، الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830 - 1919، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1969.

6- دادة محمد ، السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر 1852- 1870، جامعة وهران، 2002- 2003.

7- طعبة حورية ، السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870-1954، أطروحة دكتوراه ل.م.د تخصص تاريخ معاصر، جامعة أدرار، الجزائر، 2019-2020.

8-مياد رشيد ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجزائرية وانعكاساتها على الحركة الوطنية وتفجير ثورة التحرير 1900- 1954، رسالة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بوزريعة ، الجزائر، 2014-2015.

خامسا: الموسوعات الالكترونية

1- منظمة أطباء بلا حدود، القاموس العملي للقانون الإنساني، هيئة منظمة أطباء بلا حدود للنشر والتوزيع، باريس، 1971. من الموقع الالكتروني:
https://ar.guide-humanitarian-law.org/content/article/5/bd-jm-yw/

2-الموسوعة السياسية الالكترونية، الموقع الالكتروني:
https://political-encyclopedia.org

3- موسوعة موضوع العربية، من الموقع الالكتروني:https://mawdoo3.com.

4- : الموقع التاريخي الفرنسي للمقالات متاح عبر الرابط:
http://www.cdha.fr/histoire-de-la-presse-en-algerie-le-moniteur-algerien

فهرس المحتويات

الموضوع	المحاضرة	الصفحة
المحور الأول: مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة الاستيطان		
أولا: مصادرة أملاك الجزائريين	01	07
أولا: أ – الاستيلاء على الأوقاف		07
أولا: ب–مصادرة أراضي المدنيين	02	09
أولا: ج– آثار مصادرة الأراضي على الجزائريين		11
ثانيا: ظاهرة الاستيطان الاستعماري وانعكاساته	03	13
ثانيا: أ– مفهوم الاستيطان وأنواعه		13
ثانيا: ب– أهداف الاستيطان ومراحله	04	15
ثانيا: ج– آليات السياسة الاستيطانية		21
ثانيا: د– انعكاساتها على المجتمع الجزائري	05	33
المحور الثاني: التشريعات العقاريةالاستعمارية		
المحور الثاني: التشريعات العقارية الاستعمارية.		
أولا: أ– مفهوم التشريع Législation		38
أولا: ب– مفهوم القانون	06	38
أولا: ج– الفرق بين التشريع والقانون		39
ثانيا: أهم النصوص القانونية العقارية	07	40
ثالثا: انعكاسات التشريعات العقارية الفرنسية		40
المحور الثالث: المكاتب العربية		

أولا: نشأتها	08	51
ثانيا: مفهوم المكتب العربي	09	52
ثالثا: أهداف المكاتب العربية ومهامها		53
رابعا: دور المكاتب العربية وموقف الجزائريين منها		55
المحور الرابع: سياسة الإبادة الجماعية		
أولا:مفهوم الإبادة الجماعية	10	60
ثانيا: إبادة قرى بأكملها		61
ثالثا: الإبادة داخل المغارات		63
رابعا: الإبادة في الزعاطشة والصحراء		67
خامسا: في منطقة القبائل	11	70
المحور الخامس: سياسة نابليون الثالث في الجزائر(1852-1870).		
أولا: سياسة الغزو والتوسع الاستعماري	12	75
ثانيا: سياسة التهجير والاستيطان الاستعماري الأوروبي		78
ثالثا: محاولة تطبيق سياسة الإدماج الكامل	13	80
رابعا: السياسة الجديدة لنابليون في عقد الستينيات		80
خامسا: المواقف المتناقضة لنابليون تجاه الجزائريين	14	81
الخاتمة	85	
قائمة الملاحق	88	
قائمة المصادر والمراجع	97	
فهرس الموضوعات		